

"جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري

أستاذ مساعد بقسم السنة وعلومها

كلية الشريعة وأصول الدين في جامعة الملك خالد

الملخص:

موضوع البحث: "جائز الحديث" عند المحدثين، دراسة تحليلية نقدية، أهداف البحث: معرفة مراد الأئمة عند إطلاقهم مصطلح: "جائز الحديث"، وبيان أحوال الرواة الموصوفين بهذا المصطلح ومقارنته بأقوال الأئمة، منهج البحث: المنهج الاستقرائي التحليلي: حيث تتبع الباحث كل من أطلق عليه هذا الوصف، ثم قام بتحليل الرواة، وتقسيمهم، ومعرفة مراد الأئمة من إطلاقه، ثم استخدم المنهج المقارن، وذلك بعرض أقوال الأئمة في الرواة الموصوف بهذا الوصف ثم بيان الراجح ووجهه، وأهم النتائج: توصل الباحث إلى عدّة نتائج أهمها: أن مصطلح: "جائز الحديث"، من المصطلحات التي يتفاوت مقصود الأئمة في إطلاقها، فليس له معنى متفق عليه، ومجموع الرواة الموصوفين به حررهم الباحث فبلغ عددهم: تسعة وستون راوياً، وأكثر من استعمله هو الإمام العجلي في نحو: أربع وثلاثين موضعاً، يليه الإمام الذهبي في نحو: ثمانية عشر موضعاً، وأن معنى هذا المصطلح يفهم من الألفاظ المقارنة التي تدل على التعديل أو التضعيف، وفي الجملة فجائز الحديث يعني قبول رواية الراوي الموصوف به، وإمضاء حديثه، وتمشيته، وهذا يوافق معناه اللغوي، وإن كان أعمّ منه، وأهمّ التوصيات: الاهتمام بمصطلحات الأئمة الخاصة غير المشهورة، ثم إجراء دراسات متعمّقة واستقصائية لمعرفة معانيها ومقصودهم من استعمالها.

الكلمات المفتاحية: جائز؛ الحديث؛ جائز الحديث؛ المحدث.

"Permissible Hadith Narrator" For Narrators, An Analytic Critical Study

Dr. Abdullah bin Hassan bin Gharman Al-Shehri

Assistant Professor, Department of Sunnah and its Sciences

Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion at King Khalid University

Abstract:

Research subject: "Permissible Hadith Narrator" for narrators, an analytic critical study, Research objectives: To understand what the Imams mean when they initiate the term "Permissible Hadith Narrator", and determine the status of narrators described by this term and compare the same to the Imams sayings, The research methodology: The Inductive Analytical Approach; where the researcher followed everyone who has been called by this description, then he analyzed the narrators, divided them, and explained what the Imams wanted from launching it, then used the comparative approach, by presenting the sayings of the Imams about the narrators described with this term, then explained the preponderant and its view, The most Important Results: The researcher concluded several results, the most important of which are: The term: "Permissible Hadith Narrator" is one of the terms that the imams intend to use varies, and it has no agreed meaning, and the total of the narrators described by was counted by the researcher, which reached about sixty nine narrators. The one who used it most was Imam al-Ajali in about thirty-four places followed by Imam al-Dhahabi in about eighteen places. The meaning of this term is understood from the comparative terms that indicate Validating or weakening Narrators, and in the sentence, Permissible Hadith Narrator means accepting the narration of the narrator described by it, agree with his Hadith, and vote in favor of it, in fact, this corresponds to its linguistic meaning, though it is more general, The most important recommendations: Paying attention to the Imams "own unpopular terminology", then conducting in-depth studies and surveys to find out their meanings and what they aim at from using them.

Keywords: Permissible, Hadith, Permissible Hadith Narrator, The Narrator.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بذل علماء الجرح والتعديل جهوداً كبيرة في وضع القواعد، وأسسوا ضوابط الجرح والتعديل وكانوا يستخدمون مصطلحات خاصة بهم في الحكم على الراوي، وكان عندهم معنى خاصاً بهذه المصطلحات، فليست جميع الألفاظ في وصف الرواة متفق عليها، وهناك ألفاظ مشهورة، وألفاظ خاصة، تختلف معانيها من إمام لآخر، فكان هذا البحث إسهاماً في هذه الجزئية، فكان اختياري لمصطلح: "جائز الحديث" عند المحدثين دراسة تحليلية نقدية.

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في استعمال مصطلح "جائز الحديث" عند بعض أئمة الجرح والتعديل في وصف الرواة، فهل هذا المصطلح بمعنى واحد عندهم، وعليه تتفرع عدّة تساؤلات:

١. هل هذا المصطلح له معنى واحد عند من يطلقه؟

٢. ومن هم الرواة الموصوفون به؟

٣. ومن الأئمة الذين استعملوا هذا الوصف؟

٤. وهل هذا الوصف مشهوراً عند الأئمة في وصف الرواة؟

ثانياً: أهمية الدراسة: تظهر أهمية البحث فيما يلي:

١. أن بعض الأئمة أكثر من استعماله في وصف الرواة، مع أن الأكثرين لم يستعملوه إلا على في مواضع محصورة.

٢. أن هذا البحث يستقصي الرواة الموصوفين بـ"جائز الحديث"، وكذا بيان الأئمة الذين استعملوه، وبيان مرادهم منه.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. معرفة مراد الأئمة عند إطلاقهم مصطلح: "جائز الحديث".

٢. بيان أحوال الرواة الموصوفين به، وحصرتهم، ومع بيان أقوال الأئمة فيهم.

رابعاً: حدود الدراسة:

تنحصر الدراسة في أقوال الأئمة في القرون الأربعة الأولى للهجرة الذين استعملوا مصطلح "جائز الحديث"، وحصرت الرواة الموصوفين به عندهم؛ وأما سبب تخصيص البحث إلى نهاية القرن الرابع أن علم الجرح

والتعديل بلغ ذروته في هذه الحقبة الزمنية وأكثر الأقوال المدونة في الجرح والتعديل هي لأئمة الجرح والتعديل الذين هم في هذه الفترة الزمنية، مع استثناء لأقوال الإمام الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) خاصة؛ لأنه يعد من المكثرين من إطلاق مصطلح "جائز الحديث" على الرواة، وهو قرين العجلي من المتقدمين في كثرة استخدام هذا المصطلح، فكانت أقواله هذه بحاجة إلى دراسة مع أقوال المتقدمين.

خامساً: منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تتبع كل من أطلق عليه هذا الوصف، ثم قام بتحليل الرواة، وتقسيمهم، ومعرفة مراد الأئمة من إطلاقه، ثم استخدم المنهج المقارن، وذلك بعرض أقوال الأئمة في الرواة الموصوف بهذا الوصف ثم بيان الراجح ووجهه.

سادساً: الدراسات السابقة:

حسب علمي لم أجد دراسة مستقلة لمصطلح: "جائز الحديث"، وإلا بحثاً واحداً وبعض المقالات والبحوث منشورة على الانترنت مختصرة، ومحدودة، وذلك كما يلي:

بحث بعنوان: "القول الحثيث في بيان مصطلح "جائز الحديث" عند أئمة الحديث"، إعداد الدكتور: وليد عبدالرحيم إبراهيم عبدالرحيم، وهذا (البحث محكم) نشرتته حوية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، المجلد السادس من العدد الثالث والثلاثين، وقد بذل فيه جهداً يشكر عليه، إلا أنه لم يستوعب جميع الرواة فقد ذكر عند الذهبي سبعة عشر راوياً، وهناك راوٍ أيضاً ذكره الذهبي في ثلاثة مواضع من كتبه، وهو حيان بن عبيد الله، أبو زهير - كما سيأتي -، كما أنه سلك منهجية مختلفة تماماً لدراسة الرواة الموصوفين بهذا الوصف، ولم يعط صورة واضحة لمعنى: "جائز الحديث" لكل راوٍ أطلقه الأئمة، ثم يتبعها بخلاصة لجميع الرواة عند كل إمام منفرداً، لكي تكون النتائج مبنية عليها.

بحث بعنوان: "ألفاظ التعديل عند العجلي في كتابه الثقات"، لحاكم المطيري، منشور على موقعه في الإنترنت، ومن خلال العنوان يتبين الفرق بينه وبين بحثي هذا، وقد تناول تحليلاً لجميع ألفاظ الإمام العجلي، ومنها "جائز الحديث"، ولم يتكلم عن أي إمام آخر.

سابعاً: الكلمات المفتاحية:

جائز: الإمضاء وإنفاذ الأمر وتمشيته، واحتماله والإغماض فيه، والتسويغ له، والمساحة، والتوسط، وكلها مراده في معنى الجائز عند المحدثين^(١).

(١) انظر المعنى اللغوي للجائز.

الحديث: قال الحافظ ابن حجر: المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم^(١)، وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره؛ لأنه يحدث شيئاً فشيئاً^(٢).
جائز الحديث: وصف للراوي يراد به التوسط فيه، أو إنفاذ روايته وإمضاؤها وتمشيتها مع ما فيه من الضعف.

المحدث: هو من يشتغل بالسنة، ويحفظ متن الحديث، وعلم عدالة رجاله وجرحها مهر في الحديث رواية ودراية، وميّز سقيمته من صحيحه، وعرف علومه واصطلاحات أهله، والمؤتلف والمختلف من رواته، وضبط ذلك من أئمة هذا العلم، كما عرف ألفاظ الحديث وغير ذلك، بحيث يصلح لتدريسه وإفادته^(٣).

ثامناً: خطة البحث:

تتكون الخطة من مقدمة، ومبحثين وخاتمة وفهارس، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مناهج أئمة الحديث في مصطلحات ألفاظ الجرح والتعديل.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المصطلحات الخاصة عند أئمة الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: تعريف "جائز الحديث" في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: مناهج الأئمة في مصطلح: "جائز الحديث"، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المكثرون من استخدام مصطلح: "جائز الحديث".

١ - الإمام (العجلي)

أولاً: الرواة الموصوفون بـ "جائز الحديث" عنده.

ثانياً: التحليل والمقارنة.

ثالثاً: الخلاصة: "جائز الحديث"، عنده.

٢ - الإمام (الذهبي)

أولاً: الرواة الموصوفون بـ "جائز الحديث" عنده.

ثانياً: التحليل والمقارنة.

ثالثاً: الخلاصة: "جائز الحديث"، عنده.

المطلب الثاني: المتوسّطون في استخدام مصطلح: "جائز الحديث".

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٩٣).

(٢) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٩).

(٣) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (١/ ٢٥٢)، وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٩)، وقواعد التحديث لجمال الدين القاسمي (ص: ٧٧).

١ - الإمام (مسلمة بن قاسم)

أولاً: الرواة الموصوفون بـ "جائز الحديث" عنده.

ثانياً: التحليل والمقارنة.

ثالثاً: الخلاصة: "جائز الحديث"، عنده.

٢ - الإمام (يحيى بن معين)

أولاً: الرواة الموصوفون بـ "جائز الحديث" عنده.

ثانياً: التحليل والمقارنة.

ثالثاً: الخلاصة: "جائز الحديث"، عنده.

٣ - الإمام (أبو داود السجستاني)

أولاً: الرواة الموصوفون بـ "جائز الحديث" عنده.

ثانياً: التحليل والمقارنة.

ثالثاً: الخلاصة: "جائز الحديث"، عنده.

المطلب الثالث: المقلّون من استخدام مصطلح: "جائز الحديث"، ولهم موضع واحد.

١ - الإمام (محمد بن إسحاق)

٢ - الإمام (محمد بن عبد الله بن نمير)

٣ - الإمام (أحمد بن حنبل)

٤ - الإمام (عمرو بن علي الفلاس)

٥ - الإمام (عمر بن أحمد بن شاهين)

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وتشمل:

● فهارس المصادر والمراجع.

● فهارس الموضوعات.

المبحث الأول: مناهج أئمة الحديث في مصطلحات ألفاظ الجرح والتعديل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المصطلحات الخاصة في الجرح والتعديل عند الأئمة.

من المعلوم أن اعتمادنا في الجرح والتعديل على ما نقل عن أئمة الجرح وإذا كنا نعتمد أقوال أئمة الجرح

والتعديل في نقد الرواة، فلا بد أن نراعي أموراً ومنها:

الأمر الأول: وهو عبارات الجرح والتعديل من حيث الثبوت، فقد أولاها المحدثون عناية كبيرة ومن أوضح الأمثلة على ذلك "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للمزي، و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للحافظ الذهبي، ثم استدركات الحافظ ابن حجر وتنقيحاته وترتيباته وتعقباته في كتبه عامة وعلى وجه الخصوص: "تهذيب التهذيب"، و"لسان الميزان"، فيعد من أعظم أهل العلم اهتماماً بما نقل عن الأئمة من عبارات الجرح والتعديل.

والأمر الثاني: وهو ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل من حيث الدلالة ومعرفه المعنى والمغزى المقصود منها فهو أمر في غاية الأهمية، من حيث أن هناك من المصطلحات التي يستخدمها الأئمة ويراد بها غير الظاهر منها، وكذا هناك من المصطلحات التي يتفاوت المقصود منها باختلاف الإمام الذي يطلقها، وقد تختلف عند الإمام الواحد من وقت إلى آخر.

قال التاج السبكي: "ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضاً حال الجرح في الخبرة بمدلولات الألفاظ فكثيراً ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها والخبرة بمدلولات الألفاظ ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس وتكون في بعض الأزمنة مدحا وفي بعضها ذما أمر شديد لا يدركه إلا قعيد بالعلم"^(١). وبعض الأئمة قد يستعمل بعض المصطلحات استعمالاً خاصاً به، لأجل ذلك قال الحافظ الذهبي: "ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهد، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة"^(٢)، ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره السيوطي عن يحيى بن معين أنه قال لأبي خيثمة وقد قال له: إنك تقول: فلان ليس به بأس، فلان ضعيف، إذا قلت لك: لا بأس به فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة، لا يكتب حديثه، فأشعر باستواء اللفظين، قال ابن الصلاح: وهذا ليس فيه حكاية عن غيره من أهل الحديث، بل نسبته إلى نفسه خاصة.

قال العراقي: ولم يقل ابن معين: إن قولي ليس به بأس كقولي ثقة، حتى يلزم منه التسوية، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، ولثقة مراتب، فالتعبير بثقة أرفع من التعبير بلا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة، ويدل على ذلك أن ابن مهدي قال: حدثنا أبو خلدة فقيل له أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً، الثقة شعبة وسفيان^(٣).

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٨ / ٢).

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٢).

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٤٠٦ / ١).

ومن ذلك أيضاً: لفظ: "مقبول"، فهذا اللفظ يختلف لاختلاف مناهج الأئمة النقاد في جرح الرواة وتعديليهم، واختلاف اصطلاحاتهم بخصوص هذا، فهو عند كثير من الأئمة يعني أن الراوي الموصوف بهذا الوصف يحتاج بروايته^(١).

بينما الحافظ ابن حجر يستخدمه ويريد به أنه مقبول عند المتابعة أي أنه "لين" إذا لم يتابع؛ لذلك قال الحافظ: "السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث"^(٢).

المطلب الثاني: تعريف مصطلح: "جائز الحديث".

لمعرفة معنى مصطلح: "جائز الحديث"، يلزم تعريف مفرداته، ثم تعريفه مركباً:

أولاً: الجائز: الجواز في اللغة له عدة معاني، منها:

السلوك والإمضاء: يقال: جُزْتُ الموضوع أجوزُهُ جَوَازاً: سلكته وسرت فيه، وَجَازَ الْمَكَانَ وَأَجَازَهُ وَجَاوَزَهُ وَتَجَاوَزَهُ إِذَا سَارَ فِيهِ وَخَلَّفَهُ، والاجتياز: السلوك، وجازه مَشَى فِيهِ^(٣).

والإنفاذ والاحتمال: يقال: أجزته: أنفدته، وَأَجَازَهُ الْقَاضِي إِذَا نَقَدَهُ وَحَكَمَ وَمِنْهُ الْمُجِيزُ الْوَكِيلُ أَوْ الْوَصِيُّ لِتَنْفِيذِهِ مَا أَمَرَ بِهِ^(٤)، وَتَجَوَّزَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مَا لَمْ يَتَجَوَّزْ فِي غَيْرِهِ: احْتَمَلَهُ وَأَغْمَضَ فِيهِ^(٥).

المساحة والعمق: وَمِنْهُ كَانَ مِنْ خَلْقِي الْجَوَازَ أَي الْمَسَاحَةَ^(٦)، وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنِّ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا»^(٧) أَي عَفَا عَنْهُمْ، مِنْ جَاوَزَهُ يَجُوزُهُ إِذَا تَعَدَّاهُ وَعَبَّرَ عَلَيْهِ^(٨)، وَالتَّجَاوَزُ عَنِ فُلَانٍ: تَرَكَ الذَّنْبَ وَأَنْ لَا تُؤَاخِذَهُ بِهِ، وَتَجَاوَزَ عَنِ الْمَسِيءِ وَتَجَوَّزَ عَنْهُ أَعْضَى عَنْهُ وَعَفَا^(٩).

التسوية: يقال: جَوَّزَ لَهُ مَا صَنَعَهُ وَأَجَازَ لَهُ أَي سَوَّغَ لَهُ ذَلِكَ^(١٠).

الوسط: وَوَسَطَ كُلُّ شَيْءٍ جَوْرُهُ، وَجَمَعَهُ أَجْوَارٌ، وفي حديث علي -رضي الله عنه-: «أَنَّهُ قَامَ مِنْ جَوْزِ اللَّيْلِ يَصِلِي»^(١) جَوْزُ كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ^(٢).

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٧٥).

(٣) لسان العرب (٥/٣٢٧).

(٤) المغرب في ترتيب المغرب (ص: ٩٥).

(٥) تاج العروس (١٥/٧٨).

(٦) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/١٦٤).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره (٧/٤٦)، رقم (٥٢٦٩) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(٨) لسان العرب (٥/٣٢٨).

(٩) المغرب في ترتيب المغرب (ص: ٩٥).

(١٠) لسان العرب (٥/٣٢٧).

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

والجائز: الَّذِي يَمُرُّ عَلَى قَوْمٍ وَهُوَ عَطْشَانٌ، سُقِيَ أَوْ لَمْ يُسَقِ فَهُوَ جَائِزٌ^(٣).

قال ابن منظور: "أصل الجائز أن يُعطى الرجل الرجل ماءً يُجيزه ليذهب لوجهه، فيقول الرجل: إذا ورد ماء لقيم الماء أجزني أي أعطني ماء حتى أذهب لوجهي، وأجوز عنك، ثم كثر هذا حتى سُموا العطية جائزة"^(٤).
والجائز عند الفقهاء: ما شرع فعله وتركه على السواء وقد يترك هذا القول، ويرادف الجائز المباح والحلال^(٥).

ومما تقدم نلاحظ أن الجائز في اللغة له عدة معاني منها: السلوك، والإمضاء وإنفاذ الأمر وتمشيته، واحتماله والإغماض فيه، والتسوية له، والمساحة، والتوسط، وكلها مراده في معنى الجائز عند المحدثين.
وسياتي في هذا البحث ما يدل على أن استخدام أئمة الجرح والتعديل لهذا اللفظ لا يخرج عن تلك المعاني في اللغة؛ فبعضهم يستخدمه للتوسط، ومنهم من يستعمله بمعنى إنفاذ وإمضاء وتمشية الراوي مع ما فيه ضعف، والمعنى اللغوي أعم من المعنى الاصطلاحي.

ثانياً: الحديث في اللغة: ضد القديم؛ لأنه يحدث شيئاً فشيئاً وقد ورد إياك والحديث".

ويستعمل في قليل الكلام وكثيره، ويُطلق ويراد به كلام يُحدث به ويُثقل ويبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في يقظته أو منامه، وبهذا المعنى سُمي القرآن حديثاً: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾^(٨٧) [النساء: ٨٧]، وسُمي ما يُحدث به الإنسان في نومه: ﴿مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦]^(٦).

والحديث في الاصطلاح: عرّفه الحافظ ابن حجر فقال: المراد بالحديث في عرف الشرع: ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم^(٧)، وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره؛ لأنه يحدث شيئاً فشيئاً^(٨).

وأما تعريف "جائز الحديث":

فلم أقف على تعريف علمي لهذا المصطلح؛ ولعل السبب في ذلك أنه ليس من الألفاظ المشهور، وإنما هو من الألفاظ الخاصة، وهي تختلف من إمام لآخر - كما تقدم -.

(١) حديث علي أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١٨): رقم: (٤٦٣٠) عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ قَالَ: خَرَجَ عَلَيَّ حِينَ تَوَبَّ ابْنُ النَّبَّاحِ فَقَالَ: " {وَاللَّيْلُ إِذَا عَسَعَسَ وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ} [التكوير: ١٨]، نَعَمْ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، أَيْنَ السَّائِلُونَ عَنِ الْوُتْرِ؟"، وليس فيه موطن الشاهد، وذكره الخطابي في غريب الحديث (٢ / ١٨٢)، وأبو عبيد المروري في الغريبين في القرآن والحديث (٤ / ١١٦٤).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٣١٥).

(٣) لسان العرب (٥ / ٣٢٩).

(٤) تهذيب اللغة (١١ / ١٠٣).

(٥) الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة (ص: ٧٥).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٣٥٠).

(٧) فتح الباري لابن حجر (١ / ١٩٣).

(٨) تدريب الراوي للسيوطي (١ / ٢٩).

ولكن قد عرّفه بعض المعاصرين بقوله: **جائز الحديث:**

"وصف للراوي يدل على عدالته، وضعف ضبطه، وهو قريب من ألفاظ المرتبة السادسة-أخف مراتب الجرح-^(١)، التي تُكتب أحاديث أصحابها للاعتبار، وقيل: جائز الحديث: تحتمل هذه اللفظة رتبتين: رتبة من يقال فيه: صدوق حسن الحديث، وهي رتبة احتجاج في الغالب، وذلك هو الأكثر في استعمال هذه اللفظة، ورتبة المعتبر به سواء كان ليناً أو مستوراً^(٢)."

قلت: ومما سبق يمكن تعريف "جائز الحديث": "بأنه وصف للراوي يراد به التوسط فيه، أو إنفاذ روايته وإمضاؤها وتمشيتها مع ما فيه من الضعف".

المبحث الثاني: مناهج الأئمة في مصطلح: "جائز الحديث"، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المكثرون من استخدام مصطلح: "جائز الحديث".

١- الإمام (العجلي) (ت: ٢٦١هـ)^(٣).

أولاً: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث" عند الإمام العجلي:

وصف الإمام العجلي (٣٤) راوياً، بـ"جائز الحديث"، كما سيأتي في التحليل.

ثانياً: التحليل والمقارنة:

مما تقدم نلاحظ أن العجلي سلك طرق متعددة لوصف الرواة بـ"جائز الحديث"، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام، وذلك كما يلي:

القسم الأول: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث" مجرداً من أي وصف آخر وعددهم: (١٠) رواية.

القسم الثاني: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف تعديل وعددهم: (٢٠) راوياً، وهم على درجات:

أ- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ثقة): وعددهم (١١) راوياً.

ب- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (صدوق): راويان

ج- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (لم يترك حديثه): راوٍ واحد.

(١) المرتبة السادسة عند السخاوي: ثم ما أشعر بالقرب من التجريح وهو أدنى المراتب كقولهم: ليس يبعد من الصواب، أو شيخ، أو يروى حديثه، أو يعتبر به، أو شيخ وسط، أو روى الناس عنه، أو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو مقارب الحديث، أو صويلح، أو صدوق ونحو ذلك.

(٢) لسان المحدثين، لمحمد خلف سلامة (ص: ١٠٦٢)، وشفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل (١/٣٤٦)..

(٣) هو: أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم أبو الحسن العجلي كوفي الأصل، كان حافظاً ديناً صالحاً، انتقل إلى بلد المغرب فسكن أطرابلس، وانتشر حديثه هناك، روى عن شبابة بن سوار، ومحمد بن جعفر غندر، وغيرهما، روى عنه ابنه صالح بن أحمد كتابه المصنف في الجرح والتعديل، وهو كتاب مفيد يدل على إمامه الرجل وسعة حفظه، وقال بعض الأئمة: لم يكن له بالمغرب شبيه ولا نظير في زمانه في معرفة الحديث وإتقانه، وفي زهده وورعه، ولد سنة ١٨٢هـ، وتوفي سنة ٢٦١هـ. انظر: تاريخ ابن يونس المصري (٢/٢٥)، وتاريخ بغداد (٥/٣٤٩)، وطبقات علماء الحديث (٢/٢٥١)، وتاريخ الإسلام (٦/٢٧٠).

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

د- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (لا بأس به): وعددهم (٤)، رواة.

هـ- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (حسن الحديث)، راويان.

القسم الثالث: الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف تليين، وعددهم: (٤) رواة، وهم على درجتين:

أ- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ليس بالقوي): وعددهم (٣) رواة.

ب- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ضعيف يكتب حديثه): راوٍ واحد.

وبيان ذلك كما يلي:

أما القسم الأول: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث" مجرداً، فهذا القسم لم يشاركه أحد-فيما أعلم-في

وصفهم بجائز الحديث مجرداً، إلا "الضحاك بن عثمان"، فقد قال فيه، ابن نمير-أيضاً-: "جائز الحديث"، وقرنه ابن نمير بقوله: "لا بأس به"^(١).

وقد وصف العجلي عشرة رواة بهذا الوصف؛ ولمعرفة مدلول هذا اللفظ أقرنه بأقوال الأئمة وذلك كما يلي^(٢):

١- إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، أبو إسحاق الكوفي، والد إسماعيل.

قال العجلي: "جائز الحديث"^(٣).

أقوال الأئمة:

قال سفيان الثوري، والإمام أحمد، والنسائي: "لا بأس به".

وقال أحمد: "ابن مهاجر ثقة، وقال مرة: ليس به بأس، وقال أخرى: ضعيف".

وقال أبو داود: "صالح الحديث".

وقال يحيى بن سعيد القطان: "لم يكن بقوي".

وقال يحيى بن معين: "ضعيف".

وقال النسائي في موضع آخر: "ليس بالقوي في الحديث".

وقال أبو أحمد بن عدي: "حديثه يكتب في الضعفاء".

وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: "كثير الخطأ تستحب مجانبته ما انفرد من الروايات ولا يعجبني

الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات".

وقال ابن حجر: "لين الحفظ".

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٤٤٧)، والمداوي لعل الجامع الصغير وشرحي المناوي (٢/ ٧١).

(٢) سأقتصر على ترجمة نماذج من الرواة، لكنهم، وأذكر خلاصة أحوال بقية الرواة من تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر.

(٣) الثقات للعجلي (١/ ٢٠٦).

وقال الحاكم: قلت للدارقطني: "فإبراهيم بن مهاجر؟ قال: ضعفوه، تكلم فيه يحيى بن سعيد وغيره؛ قلت: بحجة؟ قال: بل، حدث بأحاديث لا يتابع عليها، وقد غمزه شعبة أيضاً".
وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي، محله عندنا محل الصدق؛ يكتب حديثه ولا يحتج به. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوما لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون؛ فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت".
روى له مسلم، والأربعة^(١).

والخلاصة: أن أقوال الأئمة كثيرة فيه، وأكثرهم على تليينه، وكثير منهم ضعفه، وعليه فهو ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد؛ لذلك قال فيه الحافظ ابن حجر في "التعليق": وفي "الفتح": "فيه مقال"^(٢).
وأما إخراج مسلم له في صحيحه، فهي أحاديث شواهد كما ذكر الذهبي^(٣)، وقد يكون لما ذكره من أن ابن مهدي أنكر على يحيى بن معين تضعيفه لإبراهيم بن المهاجر^(٤)، فقال الحاكم في باب الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم تعديل عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر^(٥)، لهذا اعتمد مسلم تعديل ابن مهدي وقدمه على جرح ابن معين غير المفسر.

٢- الحجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل بن النخع النخعي، أبو أرطاة الكوفي القاضي.
قال العجلي: "جائز الحديث"^(٦).

أقوال الأئمة:

قال الخطيب: "الحجاج أحد العلماء بالحديث، والحفاظ له".

وقال ابن خراش: "كان حافظاً للحديث".

وقال أحمد: "كان من الحفاظ، قيل: فلم ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة وقال: شأنه أن يزيد في الأحاديث".
وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس".

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٣٤٤)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص ١٨)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١١)، والجرح والتعديل (٢ / ١٣٢)، والمجروحين (١ / ١٠٢)، والكامل (١ / ٢١٣)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١ / ٥٤)، وتهذيب الكمال (٢ / ٢١١)، والمغني في الضعفاء (١ / ٢٧)، وتهذيب التهذيب (١ / ١٤٦)، تقريب التهذيب (ص: ٩٤).

(٢) تعليق التعليق (٢ / ٩٥)، وفتح الباري لابن حجر (٣ / ٥٧٢).

(٣) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٦٩).

(٤) أخرج ابن عدي بسنده أن يحيى بن معين كان يوماً عند عبد الرحمن بن مهدي، وذكر إبراهيم بن مهاجر والسدي، فقال: يحيى ضعيفان، فغضب عبد الرحمن وكره ما قال. انظر: الكامل (١ / ٣٤٩).

(٥) حكاة ابن حجر في تهذيب التهذيب (١ / ٣١٤).

(٦) الثقات للعجلي (١ / ٢٨٤).

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

وقال ابن عدي: "إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه".

وقال أبو حاتم: "صدوق يدل عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع".

وقال ابن القطان: "ترك الحجاج متعمداً ولم أكتب عنه حديثاً قط".

وقال الحاكم والدارقطني: "لا يحتج به".

وقال يعقوب بن شيبة: "واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق".

وذكره النسائي في المدلسين، وقال: "ليس بالقوي".

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "تركه ابن المبارك ويحيى القطن وابن مهدي ويحيى بن معين وأحمد بن

حنبل. علق عليه الذهبي بقوله: وهذا القول فيه مجازفة... وهذا ليس بجيد، نعوذ بالله من التهور في وزن العلماء".

وقال النووي: "واتفقوا على أنه مدلس، وضعفه الجمهور فلم يحتجوا به، ووثقه شعبة وقليلون وكان بارعا في

الحفظ والعلم".

قال الذهبي: "أكثر ما نقم عليه التدليس، وفيه تبه لا يليق بأهل العلم"، وقال مرة: "كان من بحور العلم،

تكلم فيه لبأ وفيه، ولتدليسه، ولنقص قليل في حفظه، ولم يترك".

وقال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ، والتدليس"، وقال أيضاً: "ضعيف ومدلس".

روى له البخاري في "الأدب المفرد"، والباقون، مات سنة ١٤٥ هـ^(١).

والخلاصة: أنه ضعيف، فقد نقله النووي عن الجمهور، وأما ما وصفه به الإمام أحمد، وغيره، بالحفظ،

فهذا لا ينافي تضعيفه؛ لأنه مع عدم اتقان، بدلالة قول أحمد لما قيل له: فلم ليس هو عند الناس بذاك؟ قال:

"لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة".

وقد وضعفه أحمد كما في بعض الروايات، مع كونه موصوف بالتدليس، وقد جعله ابن حجر في الطبقة

الرابعة من طبقات المدلسين^(٢)، وهم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛

لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل، وعليه فهو ضعيف الحديث، ويدلس من الرابعة.

(١) الطبقات الكبرى (٦/٣٤٢)، وتاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٢/١٣٢) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/١٥٦) وذكر المدلسين (ص: ١٢٣) والمجروحين

لابن حبان (١/٢٢٥) والضعفاء لابن الجوزي (١/١٩١)، والكامل (٢/٥٢٧)، والتتقات لابن شاهين (ص: ٦٧)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/١٥٢)، وتهذيب

الكامل (٥/٤٢٠ - ٤٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٦/٥١٥) وتذكرة الحفاظ (١/١٨٦)، وميزان الاعتدال (١/٤٥٨)، والمعني (١/٢٣٥)، وفتح الباري (١٠/٤١)،

وتهذيب التهذيب (٢/١٧٢)، وطبقات المدلسين (ص: ٤٩ رقم ١١٨)، وجامع التحصيل (ص: ١٠٥) وتقريب التهذيب (ص: ١٥٢).

(٢) طبقات المدلسين لابن حجر (ص: ٤٩).

٣- زهير بن محمد التميمي العنبري، أبو المنذر الخراساني المروزي الخرقى.

قال العجلي: "جائز الحديث"^(١).

أقوال الأئمة:

وثقه ابن معين، وقال مرة: "ليس به بأس".

وقال أحمد: "لم يكن به بأس".

وذكره ابن حبان في الثقات ثم قال: "يخطئ ويخالف".

وقال الذهبي: "ثقة يغرب ويأتي بما ينكر".

وقال البخاري: "روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير".

وقال أبو بكر الأثرم: "سمعت أبا عبد الله، وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد، قال: يروون عنه

أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا! ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة".

وقال الترمذي: "منكر الحديث".

وقال النسائي: "ليس بالقوي".

وقال أبو حاتم: "محل الصدق وفي حفظه سوء وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء

حفظه... فما حدث من كتبه فهو صالح وما حدث من حفظه ففيه اغاليط".

وقال ابن عدي: "ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم وله غير هذه الأحاديث ولعل الشاميين حيث

رووا عنه اخطأوا عليه فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فروايتهم عنه شبه المستقيم وأرجو أنه لا بأس به".

وقال الساجي: "صدوق، منكر الحديث".

وقال ابن حجر: "ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها".

روى له الجماعة، توفي سنة ١٦٢ هـ^(٢).

والخلاصة: أنه ثقة، إلا في روايته عن الشاميين فهي غير مستقيمة؛ وحديثه صحيح، مالم يكن من رواية

الشاميين عنه، وهذا ما اختاره الحافظ ابن حجر.

(١) الثقات للعجلي (١/ ٣٧١).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٩٠)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٣٥٤)، وسؤالات ابن الجنيد (ص ٤٠٧)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص ٢٣٣)، والتاريخ الكبير (٣/ ٤٢٧)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص ٦٥)، والعلل الكبير للترمذي (ص ٣٨١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٤٣)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٩٢)، والجرح والتعديل (٣/ ٥٨٩)، والكمال (٤/ ١٧٧)، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٨٤)، وتاريخ دمشق (١٩/ ١١٦)، وتهذيب الكمال (٩/ ٤١٤)، والكاشف (١/ ٤٠٨)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٠١)، تقريب التهذيب (ص: ٢١٧).

٤- يزيد بن عطاء بن يزيد بن عبد الرحمن اليشكري، أبو خالد الواسطي البزاز، مولى أبي عوانة.
قال العجلي: "جائز الحديث"^(١).

أقوال الأئمة:

قال ابن سعد، وابن المديني: "وكان ضعيف الحديث".

وقال الميموني عن أحمد: "ليس بحديثه بأس".

وقال الآجري عن أبي داود كان أحمد يوثقه.

وقال أحمد بن أبي يحيى، عن أحمد: "ليس بقوي في الحديث" وكذا قال الدوري عن ابن معين، وقال مرة

عن ابن معين: ضعيف، وقال مرة: ثبت أبو عوانة وسقط مولاهم يزيد.

وقال النسائي: "ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي".

وقال ابن حبان: "ساء حفظه حتى كان يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات

فلا يجوز الاحتجاج به".

وقال بن عدي: "ويزيد بن عطاء مع لينة حسن الحديث، وعنده غرائب ويكتب حديثه.

وذكره الدارقطني في الضعفاء.

وقال الذهبي: "قال بن عدي: مع لينة حسن الحديث".

وقال ابن حجر: "لين الحديث".

روى له البخاري في أفعال العباد، وأبو داود، توفي سنة ١٧٧هـ^(٢).

والخلاصة: أنه ضعيف فقد اختلفت الروايات على أحمد وابن معين، والأكثر على تضعيفه.

وأما بقية الرواة:

٥- سعيد بن سنان البرجمي، قال العجلي: "جائز الحديث"^(٣)، وهو: "صدوق له أوهام"^(٤).

٦- شعبة بن دينار الهاشمي، قال العجلي: "جائز الحديث"^(٥)، وهو: "صدوق سيء الحفظ"^(٦).

(١) الثقات للعجلي (٢/ ٣٦٦).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٧)، وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٤٩)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٨٧)، والتاريخ الكبير للبخاري

(٨/ ٣٥١)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٢١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١١٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٨٢)، والمجروحين لابن حبان

(١٨/ ٤٥٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٣٨٧)، والكامل (٩/ ١٥٩)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (٣/ ١٣٧)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٢١٠)، والكاشف (٢/

٣٨٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٠٣)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٥٠).

(٣) الثقات للعجلي (١/ ٤٠٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٧).

(٥) الثقات للعجلي (١/ ٤٥٦).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

٧- صالح ابن رستم المزني مولاهم أبو عامر الخزاز، قال العجلي: "جائز الحديث"، وهو: "صدوق كثير الخطأ"^(١).

٨- الضحاك بن عثمان بن عبد الله حزام الأسيدي الحزامي أبو عثمان المدني، قال العجلي: "جائز الحديث"، وهو: "صدوق يهيم"^(٢).

٩- مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو الكوفي، قال العجلي: "جائز الحديث"^(٣)، وهو: "ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره"^(٤).

١٠- منصور بن عبد الرحمن الغداني البصري الأشل، قال العجلي: "جائز الحديث"^(٥)، وهو: "صدوق يهيم"^(٦).

والخلاصة: يظهر مما تقدم في هذا القسم أن العجلي وصف ثلاثة رواة بـ "جائز الحديث" مجرداً، بينما ظهر أن الراجح فيهم أنهم ضعفاء، وهم: (إبراهيم بن المهاجر، والحجاج بن أرطاة، ويزيد بن عطاء)، كما أنه وصف زهير بن محمد، بجائز الحديث والراجح أنه ثقة، إلا في روايته عن الشاميين، ووصف ستة بجائز الحديث، وهم في مرتبة: صدوق يهيم، أو سيء الحفظ، وهم: سعيد بن سنان البرجمي، وشعبة بن دينار الهاشمي، وصالح بن رستم، والضحاك بن عثمان، ومجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، ومنصور بن عبد الرحمن الغداني.

ففيه إشارة إلى أن العجلي إذا أطلق مصطلح: (جائز الحديث) مجرداً من أي وصف آخر فهو لا يريد توثيق الراوي مطلقاً، بل دليل أنه لم يطلق ذلك إلا على واحد وهو: زهير بن محمد، فقال فيه: جائز الحديث، وهو ثقة، ولكن ليس مطرداً.

كما أن العجلي لا يريد به التضعيف-أيضاً-؛ لأنه لم يصف به إلا ثلاثة، في مقابل ستة رواة وصفهم بـ(جائز الحديث) مجرداً، وهم في درجة صدوق مع خطأ، أو وهم؛ فدل على أن غالب صنيع العجلي هو هذا، فإذا قال: "جائز الحديث" مجرداً على أحد الرواة أنه يريد به من كان صدوقاً مع ضعف يسير، ولكن لا يفضي إلى ترك حديثه والرغبة عنه كما هو حال حديث الراوي شديد الضعف، وأما الثلاثة الموصوفون بالضعف، فيحمل على أنه ضعف يسير فيكونوا أقرب إلى حال الستة الذين عناهم العجلي، وأما الثقة، فهو واحد وشدوده لا يدل على خرم القاعدة.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٩).

(٣) الثقات للعجلي (٢/ ٢٦٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٠).

(٥) الثقات للعجلي (٢/ ٢٩٨).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٧).

فهؤلاء المصوفون بجائز الحديث مجرداً عند الإمام العجلي هم أهل المرتبة الخامسة كما في التقريب لابن حجر، فقد قال عن أهل هذه المرتبة: "الخامسة من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهمل، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة..."^(١).

وأما القسم الثاني: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف تعديل وعددهم: (٢٠) راوياً، وهم على

درجات:

أ- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ثقة): وعددهم (١١) رواية، وهم:

١- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي، أبو يوسف الكوفي، أخو عيسى.

قال العجلي: "ثقة"، وقال مرة: "جائز الحديث"^(٢).

أقوال الأئمة:

وثقه ابن سعد، وابن معين، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبو حاتم.

وقال أحمد: "صالح الحديث".

وقال حجاج الأعور: "قلنا لشعبة حدثنا حديث أبي إسحاق؛ قال: سلوا عنها إسرائيل؛ فإنه أثبت فيها

مني".

وقال ابن مهدي: "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري".

وقال أبو عيسى الترمذي: "إسرائيل ثبت في أبي إسحاق".

وقال ابن عدي: "هو ممن يحتج به".

وقال النسائي: "ليس به بأس".

وقال يعقوب بن شيبة: "صالح الحديث، وفي حديثه لين"، وقال في موضع آخر: "ثقة صدوق، وليس

بالقوي في الحديث، ولا بالساقط".

وقال ابن أبي خيثمة: "قيل ليحيى-يعني ابن معين-: روى عن إبراهيم بن المهاجر ثلاثمائة، وعن أبي يحيى

القتات ثلاثمائة؟ فقال: لم يؤت منه، أتى منهما جميعاً".

وقال الذهبي: "قال أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة، وقال أحمد: ثقة، وتعجب من حفظه،

وقال أبو حاتم: هو من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وضعفه بن المديني"، وقال في موضع آخر: "ثقة إمام، وضعفه

ابن حزم، ورد أحاديثه مع كونها كثيرة في الصحاح"، وقال في الميزان: "إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٤).

(٢) الثقات للعجلي (١/ ٢٢٢).

الأصول، وهو في الثبت كالاسطوانة، فلا يلتفت إلى تصعيف من ضعفه، نعم شعبة أثبت منه إلا في أبي إسحاق".

وقال ابن حجر: "ثقة تُكلم فيه بلا حجة".

توفي سنة اثنين وستين ومائة، احتج به البخاري ومسلم في الأصول^(١).

والخلاصة: أنه ثقة، فقد احتج به البخاري ومسلم في الأصول، وتكلم فيه بلا حجة، وهو من أحفظ الناس لحديث جده أبي إسحاق، كما قال الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

٢- عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، القرشي الهاشمي، أبو محمد المدني.

قال العجلي: "ثقة جازئ الحديث"^(٢).

أقوال الأئمة:

وقال ابن عبد البر: "هو أوثق من كل من تكلم فيه".

وقال ابن عدي في الضعفاء ثم قال: "روى عنه جماعة من المعروفين الثقات، وهو خير من ابن سمعان ويكتب حديثه".

وقال الترمذي: "صدوق، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديث

ابن عقيل، قال محمد بن إسماعيل: وهو مقارب الحديث".

وقال ابن عيينة: "كان ابن عقيل في حفظه شيء فكرهت أن القيه".

وضعفه ابن معين.

وقال أبو حاتم: "لين الحديث، ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه يكتب حديثه".

وقال بن خزيمة: "لا أحتج به لسوء حفظه".

وقال ابن سعد: "وكان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه وكان كثير العلم".

وذكره ابن حبان في المجروحين ثم قال: "وكان عبد الله من سادات المسلمين من فقهاء أهل البيت وقرائهم

إلا أنه كان رديء الحفظ كان يحدث عن التوهم فيجيء بالخبر على غير سننه فلما كثر ذلك في أخباره وجب مجانبتها والاحتجاج بضدها".

وقال الحاكم: "ساء حفظه فحدث على التخمين".

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧٤)، وسؤالات ابن الجنيد (ص ٣٣٤) والتاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٥٦) والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢/ ٣٨٨)، والثقات لابن حبان

(٦/ ٧٩)، والكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٢٨)، وتهذيب الكمال (٢/ ٥١٥)، وتاريخ بغداد (٧/ ٤٧٦) وتذكرة الحفاظ (١/ ١٥٨) ومن تكلم فيه وهو موثق (ص:

١٠١) وميزان الاعتدال (١/ ٢٠٩) والكاشف (١/ ٢٤١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٢٩) تقريب التهذيب (ص: ١٠٤).

(٢) الثقات للعجلي (٢/ ٥٧).

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

وقال ابن منظور: "أجمعوا على تضعيفه".

وقال الذهبي: "قال أبو حاتم وعدة: لين الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به".

وقال ابن حجر: "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة".

توفي بعد الأربعين ومائة، روى له البخاري في أفعال العباد، وأبو داود والترمذي وابن ماجه^(١).

والخلاصة: تلکم الأكثرون فيه من أجل حفظه، ووثقه آخرون، ومنهم من بالغ في التوثيق كما ذكر ابن

عبد البر، وقد تعقبه ابن حجر فقال في "تهذيب التهذيب": "وهذا إفراط"، وكذلك من ضعفه، وترك حديثه،

وحاله وسط؛ لذلك اختاره الحافظ الذهبي بعد أن أورد كلام الطرفين فقال في "الميزان": "قلت: حديثه في مرتبة

الحسن"، وهو قول الحافظ ابن حجر: "صدوق في حديثه لين".

٣- عطاء بن السائب بن مالك، ويقال: ابن زيد، ويقال: ابن يزيد، الثقفي، أبو السائب.

قال العجلي: "جائز الحديث، وقال مرة: "كان شيخاً قديماً ثقة"^(٢).

أقوال الأئمة:

وثقه ابن معين، وأحمد، وابن سعد وقال: "وقد كان تغير حفظه بآخره واختلط في آخر عمره".

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: "محله الصدق قديماً قبل ان يختلط صالح مستقيم الحديث ثم بأخرة تغير حفظه في حديثه

تخالط كثيرة".

وقال الدارقطني: "تركوه".

وقال الذهبي: "أحد الاعلام على لين فيه... ثقة ساء حفظه بآخره".

وقال ابن حجر: "صدوق اختلط".

توفي سنة ست وثلاثين ومائة، روى له البخاري حديثاً واحداً متابعه، والباقون سوى مسلم^(٣).

والخلاصة: أنهم اختلفوا فيه فوثقه أئمة، وروى عنه أئمة، وضعفه آخرون، والذين ضعفوه إنما ضعفوه

بسبب اختلاطه وسوء حفظه في آخر عمره، وهو صدوق قبل الاختلاط، وأما بعده فلا يحتج بحديثه إلا ما رواه

(١) الطبقات الكبرى (٥ / ٣٩٢) وتاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٧٢)، وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص ٨٨)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٤٧٧)، والعلل الكبرى للترمذي (ص ٢٢)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢ / ٢٩٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ١٥٤) والمجروحين لابن حبان (٢ / ٣) والكمال في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٠٥) وتهذيب الكمال (١٦ / ٧٨ - ٨٠) وسؤالات السجزي للحاكم (ص: ١٠٤) وميزان الاعتدال (٢ / ٤٨٤)، والكاشف (١ / ٥٩٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٢١)، وتهذيب التهذيب (٦ / ١٥).

(٢) الثقات للعجلي (٢ / ١٣٥).

(٣) الطبقات الكبرى (٦ / ٣٢٨) وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٩٣)، وسؤالات ابن الجنيد (ص ٤٧٨)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص ٨٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٣٩٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٣٣٤)، والثقات لابن حبان (٥ / ٢٠١) وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٦٢) وتهذيب الكمال (٢٠ / ٨٦ - ٨٩) والكاشف (٢ / ٢٢)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٣٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٩١).

عنه الثقات قبل اختلاطه؛ لذلك قال الذهبي في "من تكلم فيه وهو موثق": "صدوق تغير، قال أحمد: من سمع منه قديماً فهو صحيح"، وهو ما اختاره الحافظ وهو الراجح.

٤- يونس بن أبي إسحاق، واسمه عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي.

قال العجلي: "ثقة"، وقال مرة: "جائز الحديث"^(١).

أقوال الأئمة:

قال ابن معين: "ثقة ليس به بأس".

وقال ابن سعد: "وكان ثقة حدث عنه الناس حديثاً كثيراً، ومنهم من يستضعفه".

وقال عمرو بن علي: "قال عبد الرحمن بن مهدي: "لم يكن به بأس".

وقال النسائي: "ليس به بأس".

وقال أبو أحمد بن عدي: "له أحاديث حسان".

وقال صالح بن أحمد بن حنبل، عن علي ابن المديني: "سمعت يحيى، وذكر يونس بن أبي إسحاق، فقال:

كانت فيه غفلة".

وقال أبو بكر الأثرم: "سمعت أبا عبد الله، وذكر يونس بن أبي إسحاق فضعف حديثه عن أبيه".

وقال أبو طالب: "قال أحمد بن حنبل: يونس بن أبي إسحاق حديثه فيه زيادة على حديث الناس"، وقال

مرة: "حديثه مضطرب".

وقال أبو حاتم: "كان صدوقاً إلا أنه لا يحتج بحديثه".

وقال الذهبي: "صدوق يغرب".

وقال ابن حجر: "صدوق يهم قليلاً".

توفي سنة اثنين وخمسين ومائة، روى له البخاري في كتاب "القراءة خلف الإمام" وغيره، وروى له مسلم في

الإمارة، والباقون^(٢).

والخلاصة: أنه حسن الحديث، ولو قيل: ثقة، لم يبعد، فقد وثقه ابن معين، وقال النسائي: "ليس به

بأس"، وقال ابن مهدي: "لم يكن به بأس"؛ لذلك قال ابن حجر: "صدوق يهم قليلاً"، وهو الراجح، وأخرج له

مسلم حديثاً واحداً في الإمارة متابعه.

(١) الثقات للعجلي (١/ ٢٢٢).

(٢) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧٤)، وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ٢٣٥)، وسؤالات ابن الجنيد (ص ٣٧٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٤٠٨) والضعفاء الكبير

للعقيلي (٤/ ٤٥٧)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٤٣)، والثقات لابن حبان (٧/ ٦٥٠)، والكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٥٢٥)، وتغذيب الكمال (٣٢/

٤٨٨) الكاشف (٢/ ٤٠٢)، ديوان الضعفاء (ص: ٤٥٠) تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).

٥- يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي أبو عبد الله الكوفي.

قال العجلي: "ثقة جائز الحديث، وكان بآخره يلحن"^(١).

أقوال الأئمة:

قال ابن سعد: "وكان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب".

وقال أبو داود: "يزيد بن أبي زياد ثبت، لا أعلم أحدا ترك حديثه، وغيره أحب إلي منه".

وقال البخاري: "يزيد بن أبي زياد صدوق إلا أنه تغير بآخره".

وقال ابن معين: "ليس بالقوي"، وقال مرة: "ليس به بأس". وقد سئل عنه: "يزيد بن أبي زياد حجة؟

قال: «لا، ليس بحجة، ضعيف الحديث».

وقال النسائي: "ليس بالقوي". وكذا قال أبو حاتم.

وقال علي بن سعيد النسائي: "سئل أحمد بن حنبل عن يزيد بن أبي زياد فضعه، وحرك رأسه".

وقال إبراهيم بن يعقوب: "سمعتهم يضعفون حديثه".

وقال أبو زرعة: "كوفي لين يكتب حديثه ولا يحتج به".

وقال الدارقطني: "لا يخرج عنه في الصحيح ضعيف يخطئ كثيرا ويتلقن إذا لقن".

وذكره ابن حبان في المجروحين ثم قال: "وكان يزيد صدوقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير فكان يتلقن ما

لقن فوق المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه فسمع من سمع منه قبل

دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلحن

سماع ليس بشيء".

وقال الذهبي: "شيعي عالم فهم صدوق ردى الحفظ لم يترك".

وقال ابن حجر: "ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعياً".

توفي سنة ست وثلاثين ومائة، روى له الجماعة عدا البخاري^(٢).

والخلاصة: أنه مختلف فيه وقد ضعفه الأكثرون، بل نقل النووي الاتفاق على تضعيفه وتعقبه ابن حجر في

"التلخيص": فقال: "في نقل الاتفاق نظر، ويعرف ذلك من ترجمته". وكذلك الذهبي نقل الإجماع على ضعفه،

ولكن تعقبه ابن حجر في اللسان: "والإجماع الذي ادعاه الذهبي سبقه إليه ابن عبد البر ثم عبد الحق وهو مردود

(١) الثقات للعجلي (٢/ ٣٦٤).

(٢) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٤٠)، وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٩٣)، سؤالات ابن الجيند (ص: ٤٨٨)، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ص:

١٥٨)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٦٨)، والعلل الكبير للترمذي (ص: ٣٩١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٦٥)، والمجروحين لابن

حبان (٣/ ١٠٠)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١١١)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ١٣٥ - ١٣٦)، والكاشف (٢/ ٣٨٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٠١)،

والتلخيص الحبير (٢/ ٤٣٧)، ولسان الميزان (٦/ ٢٨١)، وفتح الباري (١/ ٤٥٩).

ينقل عثمان الدارمي عن يحيى بن معين: لا بأس به وإن نقل عنه معاوية بن صالح ليس حديث بذاك... "، وإن لم يصح الاتفاق على ضعفه لكن الجمهور على تضعيف حديثه، إلا أنه ليس بمتروك، علق له البخاري موضعاً واحداً في اللباس عقب حديث أبي بردة عن علي في الفتنة"، وأخرج له مسلم واعتبره ممن يشمل اسم الستر والصدق، ولكن ابن حبان قال فيه ما يجعل الناقد يحكم بضعفه كما تقدم.

وأما قول أبي داود فيه أنه ثبت فيه ما فيه، وأخشى أن تكون هذه الكلمة من زيادة النسخ إذ لم يذكرها ابن حجر ولا المزي ممن نقلوا هذا النص عن الآجري عن أبي داود، فضلاً عن أن العبارة التي بعد كلمة ثبت أعني قوله: لا أعلم أحداً ترك حديثه لا تقال فيمن هو ثبت، وكذا فإن أبا داود قل ما يستعمل لفظ ثبت في حكمه على الرجال.

وأما بقية الرواة:

- ٦- عمرو بن محمد العنقزي، قال العجلي: "ثقة جازئ الحديث"^(١)، وهو: ثقة^(٢).
- ٧- فضيل بن مرزوق، قال العجلي: "جازئ الحديث ثقة"^(٣)، وهو: صدوق يهم^(٤).
- ٨- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال العجلي: "صدوق ثقة"، ثم قال: "كان ابن أبي ليلى صدوقاً جازئ الحديث"^(٥)، وهو: صدوق سيء الحفظ جداً^(٦).
- وقد شاركه الذهبي في هذا الوصف فقال في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: "صدوقاً جازئ الحديث"^(٧).
- ٩- يحيى بن يمان العجلي، قال العجلي: "ثقة، جازئ الحديث"^(٨)، وهو: "صدوق عابد يخطئ كثيراً"^(٩).
- ١٠- يوسف بن يونس بن أبي إسحاق، قال العجلي: "ثقة"، وقال مرة: "جازئ الحديث"^(١٠)، وهو: ثقة^(١١).
- ١١- الأجلح الكندي، قال العجلي: "كوفي ثقة"، وفي موضه آخر: "جازئ الحديث وليس بالقوي"^(١)، وهو: صدوق شيعي^(٢).

(١) الثقات للعجلي (٢/ ١٨٤).

(٢) الكاشف (٢/ ٨٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٢٦).

(٣) الثقات للعجلي (٢/ ٢٠٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٤٨).

(٥) الثقات للعجلي (٢/ ٢٤٣).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣).

(٧) العبر (١/ ١٦٢).

(٨) الثقات للعجلي (٢/ ٣٦٠).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٨).

(١٠) الثقات للعجلي (٢/ ٣٧٦).

(١١) تقريب التهذيب (ص: ٦١٠).

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

ب- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (صدوق): راويان وهما:

١- حبان بن علي العنزي، قال العجلي: "صدوق جائز الحديث"^(٣)، وهو: ضعيف^(٤).

٢- مندل بن علي العنزي، قال العجلي: "جائز الحديث"، وقال مرة: "صدوق"^(٥)، وهو: ضعيف^(٦).

ج- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (لم يترك حديثه): راوٍ واحد، وهو:

١- سماك بن حرب البكري: قال العجلي: "جائز الحديث، لم يترك حديثه أحد ولم يرغب عنه أحد"^(٧)،

وهو: صدوق تغير بأخرة فكان ربما تلقن^(٨).

د- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (لا بأس به): وعددهم (٤)، وهم:

١- سليمان بن كثير العبدي: جائز الحديث، لا بأس به^(٩)، وهو: لا بأس به في غير الزهري^(١٠).

٢- عباد بن منصور الناجي: قال العجلي: "لا بأس به يكتب حديثه"، وقال مرة: "جائز الحديث"^(١١)،

وهو: صدوق رمي بالقدر وكان يدللس وتغير بأخرة^(١٢).

٣- عبد الله بن الأسود: قال العجلي: "جائز الحديث لا بأس به يكتب حديثه"^(١٣)، وهو: صدوق^(١٤).

٤- ليث بن أبي سليم كوفي، قال العجلي: "جائز الحديث"، وقال مرة: "لا بأس به"^(١٥)، وهو: صدوق

اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك^(١٦).

هـ- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (حسن الحديث): راويان، وهما:

١- مجالد بن سعيد، قال العجلي: "جائز الحديث، حسن الحديث"^(١٧)، وهو: ليس بالقوي تغير^(١).

(١) الثقات للعجلي (١/ ٢١٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٩٦).

(٣) الثقات للعجلي (١/ ٢٨١).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٤٩).

(٥) الثقات للعجلي (٢/ ٢٩٧).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥).

(٧) الثقات للعجلي (١/ ٤٣٦).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٥).

(٩) الثقات للعجلي (١/ ٤٣٠).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٤).

(١١) الثقات للعجلي (٢/ ١٨).

(١٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٩١).

(١٣) الثقات للعجلي (٢/ ٢٠).

(١٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٩).

(١٥) الثقات للعجلي (٢/ ٢٣١).

(١٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤).

(١٧) الثقات للعجلي (٢/ ٢٦٤).

٢- هشام بن سعد، قال العجلي: "جائز الحديث، وهو حسن الحديث"^(٢)، وهو: صدوق له أوهام^(٣).

والخلاصة:

مما تقدم نلاحظ في القسم الثاني: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف تعديل وعددهم: (٢٠)

راوياً ما يلي:

- أنه وصف منهم (١١) راوياً، بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ثقة)، ولم يكن منهم ثقة عند الأئمة إلا ثلاثة: إسرائيل بن يونس، وعمرو بن محمد، ويوسف بن يونس، وسبعة رواة في درجة صدوق، أو حسن الحديث، ووصفهم العجلي بالثقة مع جائز الحديث، وهم: عبد الله بن محمد بن عقيل، وعطاء بن السائب، ويونس بن أبي إسحاق، وفضيل بن مرزوق، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، ويحيى بن يمان العجلي، والأجلح الكندي، بينما وصف به يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف.

- كما وصف روايان بـ"جائز الحديث"، مع (صدوق): حبان بن علي، ومندل، وهما ضعيفان.

- ووصف راوٍ واحد بـ"جائز الحديث"، مع وصف (لم يترك حديثه)، وهو: صدوق، سماك بن حرب.

- كما وصف أربعة بـ"جائز الحديث"، مع وصف (لا بأس به)، وثلاثة منهم في مرتبة صدوق، لا بأس

بهم، وهم: سليمان بن كثير، وعباد بن منصور، وعبد الله بن الأسود، وأما ليث بن أبي سليم، فضعيف.

- ووصف روايان بـ"جائز الحديث"، مع وصف (حسن الحديث)، وأحدهما ليس بالقوي وهو مجالد بن

سعيد، والآخر هشام بن سعد فهو صدوق له أوهام.

وفي هذه الأصناف الأخيرة نلاحظ أن العجلي عند إطلاقه مصطلح "جائز الحديث"، مع وصف تعديل،

أن الحكم يتفاوت من راوٍ لآخر، وأنها ليست بدرجة واحدة في التوثيق، إلا أنه يمكن القول بأن العجلي إذا أطلق

"جائز الحديث"، مع وصف "ثقة"، فالغالب أنه يقصد من كان في درجة صدوق أو حسن الحديث، وهذا يدل

على أنهم أقل رتبة ممن قال فيه ثقة مطلقاً، وجائز الحديث تعني إنزالهم عن مرتبة الثقات، فقد رأينا أن ثلثي الرواة

هم في درجة الصدوق وحديثهم في الحسان، وهم أقل رتبة من الحفاظ الثقات، حتى وإن وصفوا بثقة جائز

الحديث، فألفاظ التعديل متفاوتة كما هو معلوم^(٤).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٠).

(٢) الثقات للعجلي (٢/ ٣٢٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).

(٤) جاء في المنهل الروي (ص: ٦٥): "ألفاظ التعديل مراتب الأولى أعلاها ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة وفي العدل حافظ أو ضابط فهذا حجة الثانية صدوق أو محله

الصدق أو لا بأس به فهذا يكتب حديثه وينظر فيه لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط فينظر ليعتبر ضبط".

والعجلي قطعاً لا يريد بهذا الوصف-أعني جائز الحديث مع التعديل-التضعيف؛ إذ لم يوافق إلا في راوٍ واحد وليس مطرداً، والغالب كما تقدم أنهم في درجة صدوق، ويؤيده أنه أطلق وصف: "جائز الحديث"، مع وصف (لا بأس به)، ومع (حسن الحديث)، وأكثرهم في درجة صدوق أو حسن الحديث. وفيما تقدم إشارة إلى أن العجلي إذا أطلق مصطلح: "جائز الحديث"، مع وصف تعديل، فالغالب أنه يريد به من كان صدوقاً أو حسن الحديث، فإن قال: "جائز الحديث" مع قوله: "ثقة"، فهو أفضل حالاً عنده ممن وصفه بـ"جائز الحديث" مع وصف: "صدوق" أو "حسن الحديث"، أو "لا بأس به"، وهذا في غالب الرواة في هذا القسم-كما تقدم-.

وتقدم في القسم الأول؛ أن من وصفهم العجلي: بـ"جائز الحديث" مجرداً من أي وصف آخر، فالراجح أنهم في درجة: صدوق مع ضعف يسير، فإذا زاد وصف تعديل فيكون صدوقاً، وهو زيادة في التوثيق، فيكون قوله: "جائز الحديث" مجرداً، أقل من قوله: "جائز الحديث" مع وصف تعديل، وأضعفها: "جائز الحديث" مع وصف تليين-كما في القسم الثالث الآتي.

وأما القسم الثالث: الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف تليين، وعددهم: (٤) رواة، وهم على

درجتين:

أ- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ليس بالقوي): وعددهم (٣) رواة، وهم:

١- طلحة بن نافع القرشي، مولاهم، أبو سفيان الواسطي، ويقال: المكي، الإسكاف.:

قال العجلي: "جائز الحديث وليس بالقوي"^(١).

وقال الأئمة:

قال أبو بكر البزار: "هو ثقة في نفسه".

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: "ليس به بأس".

وقال ابن المديني: "وكان أصحابنا يضعفونه في حديثه".

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: "لا شيء".

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبا زرعة يقول: روى عنه الناس، فقليل له: أبو الزبير أحب إليك أو أبو

سفيان؟ قال: أبو الزبير أشهر، فعاوده بعض من حضر فيه، فقال: أتريد أن أقول: هو ثقة، الثقة شعبة وسفيان".

وقال أبو حاتم: "أبو الزبير أحب إلي منه".

(١) الثقات للعجلي (١/ ٤٨١).

وقال النسائي: "ليس به بأس".

وقال ابن المديني، "يكتب حديثه وليس بالقوي".

وقال أبو أحمد بن عدي: "لا بأس به، روى عنه الأعمش أحاديث مستقيمة".

وقال ابن حجر: "صدوق".

روى له الجماعة، والبخاري مقروناً بغيره^(١).

والخلاصة: أنه صدوق، إلا أنه وسم بالتدليس، وما أخرج له البخاري غير أربعة أحاديث هو مقرون فيها عنده بغيره، واحتج به مسلم، وأحاديثه التي رواها من صحيفة جابر لها حكم الاتصال؛ لأنها من الوجادة، وقد اختلفوا في صحة الرواية بها، والمشهور في ذلك المنع، وأنه من باب المنقطع والمرسل^(٢)، ولكن أجازته جماعة من العلماء^(٣)، والظاهر أن الذي استمر عليه العمل قديماً، وحديثاً، أنه من باب المنقطع، والمرسل، غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: وجدت بخط فلان^(٤).

٢- مبارك بن فضالة بن أبي أمية القرشي العدوي أبو فضالة البصري.

قال العجلي: "لا بأس به"^(٥)، وقال-فيما حكاه ابن مغلطي-: يكتب حديثه جائز الحديث^(٦)، وقال

ابن حجر: "قال العجلي: كتبت حديثه وليس بقوي جائز الحديث"^(٧).

أقوال الأئمة:

وثقه ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة، وعفان بن مسلم.

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس"، وقال أحمد: "سألت يحيى عن مبارك بن فضالة فقال ضَعِيف".

وقال ابن سعد: "وكان فيه ضعف، وعفان بن مسلم يرفعه ويوثقه ويحدث عنه".

وقال أحمد: "مبارك كان يدلّس عن الحسن" وقال مرة: "ماروى عن الحسن يحتج به".

وقال أبو زرعة: "يدلّس كثيراً، فإذا قال: حدثنا فهو ثقة".

وقال النسائي: "ضعيف".

(١) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١١٦)، وسؤالات ابن أبي شيبه لابن المديني (ص١٤٦)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله «(٢/ ٤٧٤)، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٤٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٢٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٧٥)، والثقات لابن حبان (٤/ ٣٩٣)، والكامل (٥/ ١٨٠)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٤٣٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٧٨)، وألفية السيوطي في الحديث مع شرحها للأنيوبي (١/ ٤٣٩).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص ٣٥٣).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٧٨)، وإرشاد طلاب الحقائق (١/ ٤١٩).

(٥) الثقات للعجلي (٢/ ٢٦٣).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ١٥٣).

(٧) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣١).

وقال الذهبي: "ثقة من النسائك، وقال أبو زرعة: إذا قال حدثنا فهو ثقة، وقال النسائي ضعيف".
وقال ابن حجر: "صدوق يدللس ويسوي".

توفي سنة أربع وستين ومائة، واستشهد به البخاري، وروى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(١).
والخلاصة: أنه صدوق يدللس، وجعله الحافظ بن حجر في المرتبة الثالثة، وهم من لا يقبل حتى يصرح
بالسمع.

٣- صالح بن حيان، قال فيه: "جائز الحديث يكتب حديثه وليس بالقوي في عداد الشيوخ"^(٢)، وهو:
ضعيف^(٣).

ب- الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ضعيف يكتب حديثه): راوٍ واحد، وهو:
١- عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، قال العجلي: "ضعيف جائز الحديث يكتب حديثه"^(٤)، وهو:
ضعيف^(٥).

ثالثاً: الخلاصة:

ومما تقدم نلاحظ في القسم الثالث: الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصف تليين، أن عددهم: (٤)
رواة: فقد وصف اثنين بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ليس بالقوي)، وهما صدوقان: طلحة بن نافع، ومبارك بن
فضالة، ووصف به: صالح بن حيان، وهو: ضعيف، كما وصف بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ضعيف يكتب
حديثه): عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف-أيضاً-.

وفيما تقدم إشارة إلى أن وصف العجلي بـ"جائز الحديث"، مع وصف تليين يدل على أنه أخطأ ممن قال
فيه "جائز الحديث" مجرداً، وهو أقرب إلى التضعيف، فلم يوصف به ثقة، وهذا يؤيد ما تقدم، أن من وصفهم
العجلي بجائز الحديث مجرداً فالغالب أنهم في درجة صدوق مع وهم وخطأ، فإذا انضاف إليه وصف تعديل
فالغالب أنهم في درجة صدوق، وهم أفضل حالاً، ومن وصفهم بجائز الحديث مع وصف تليين، فهم أقرب إلى
التضعيف.

(١) الطبقات الكبرى (٢٧٧/٧) وتاريخ ابن معين - رواية ابن محرز« (١١٣/١)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٨٣/٤)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه
عبد الله (١٠/٣)، والطبقات لخليفة بن خياط (ص: ٣٨٣)، والضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣/٩٦٩)، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في المرح
والتعديل (ص: ٢٨١)، والتاريخ الكبير للبخاري (٧/٤٢٦)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم« (٨/٣٣٨)، والضعفاء الكبير
للعقيلي (٤/٢٢٤)، والتقات لابن حبان (٧/٥٠١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٨/٢٣)، وتهديب الكمال (٢٧/١٨٠)، والكاشف (٢/٢٣٨)، وطبقات
المدلسين (ص: ٤٣)، وتقريب التهذيب (ص: ٥١٩).

(٢) التقات للعجلي (١/٤٦٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٧١).

(٤) التقات للعجلي (٢/٧٢).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٦).

وعليه فيمكن ترتيب ألفاظ العجلي في قوله: "جائز الحديث" مطلقاً ومقيداً، من الأعلى إلى الأقل؛

ليتضح مراده منها، وذلك كما يلي:

- من وصفهم بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ثقة).
 - من وصفهم بـ"جائز الحديث"، مع وصف (لا بأس به).
 - من وصفهم بـ"جائز الحديث"، مع وصف (حسن الحديث).
 - من وصفهم بـ"جائز الحديث"، مع وصف (لم يترك حديثه).
 - من وصفهم بـ"جائز الحديث"، مع وصف (صدوق).
 - من وصفهم بـ"جائز الحديث"، مجرداً من أي وصف.
 - من وصفهم بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ليس بالقوي).
 - من وصفهم بـ"جائز الحديث"، مع وصف (ضعيف يكتب حديثه).
- ٢- الإمام (الذهبي) (ت: ٧٤٨هـ)^(١).

أولاً: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث" عند الإمام الذهبي.

وصف الذهبي (١٨) راوياً، بـ"جائز الحديث"، كما سيأتي في التحليل:

ثانياً: التحليل والمقارنة:

مما تقدم نلاحظ أن الذهبي سلك طرق متعددة في وصف الرواة بـ"جائز الحديث" مع لفظ آخر، فنلاحظ عند مقارنة أقواله في الراوي الموصوف بهذا الوصف أنه لم يوصف أي راوٍ بـ"جائز الحديث" مجرداً، فما من راوٍ وصفه الذهبي به إلا ووصفه بوصف آخر يبيّن دلالة المصطلح، أو مفسراً له، وعليه فيمكن تقسيم الرواة إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصفهم بمستوري الحال، ولم يوثقوا ولم يضعّفوا، وفيه

راويان.

القسم الثاني: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع لفظ يدلّ على التوسط في أحوالهم، وهم (٥) رواة.

القسم الثالث: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، ولهم غرائب، وبعض المناكير، ولم يضعّفوا، وهم راويان.

(١) هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الحافظ شمس الدين أبو عبد الله الترمذاني الفارقي الأصل الدمشقي الشافعي المعروف بالذهبي، محدث العصر، حافظ لا يجارى، ولا يظن لا يجارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، سمع من عمر بن القواس، وعبد الخالق بن علوان وغيرهما، مولده سنة ٦٧٣ هـ، وتوفي سنة ٧٤٨ هـ، ومن تصانيفه: (تاريخ الإسلام)، وكتاب (تاريخ النبلاء) وغير ذلك. انظر: أعيان العصر وأعوان النصر (٤/ ٢٨٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢/ ١١٤)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٠)، ومعجم الشيوخ للسبكي (ص: ٣٥٢).

القسم الرابع: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، وقد اختلف فيهم، ومع ضعفهم لم يتركوا، وهم (٦) رواة.

القسم الخامس: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع عدم بلوغهم رتبة الاحتجاج، وفيه راويان.

القسم السادس: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع اختلاف قول الذهبي فيه، وهو راوٍ واحد: وبيان ذلك كما يلي:

أما القسم الأول: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع وصفهم بمستوري الحال، ولم يوثقوا ولم يضعفوا، وفيه روايان:

١- زياد بن مُلَيْك، وابن مالك، أبو سَكِينَةَ^(١).

قال الذهبي: "شيخ مستور، ما وثق ولا ضعف، فهو جائز الحديث، تفرد بحديث: دعوا الحبشة: ما ودعوكم"^(٢).

أقوال الأئمة:

وذكره ابن حبان في الثقات، ثم قال: "يروي المراسيل".

ذكره البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٣).

نلاحظ في زياد بن مليك أن الذهبي وصفه بالمستور؛ كونه لم يوثق ولم يضعف، وأما ذكر ابن حبان له في الثقات؛ فقد قال ابن قطلوبغا: "لعله (أي الذهبي) أراد ما وثق صريحاً، وإلا فذكر ابن حبان له في ثقاته توثيق له"^(٤).

قلت: بل الظاهر أن الإمام الذهبي لم يعتد بتوثيق ابن حبان له وذكره في كتابه الثقات؛ وذلك لأن الذهبي قد ذكر قاعدة لابن حبان في كتابه: بأنه يحتج بمن لا يعرف ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً- كهذا- فقال: "قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف"^(٥)؛ لذلك كان زياد عند الذهبي مستور الحال؛ لأنه لم يوثق ولم يضعف، بينما اعتبره ابن حبان من الثقات، فأدخله في كتابه، وكل شيخ ذكره فيه فهو صدوق يجوز الاحتجاج بروايته إذا تعرى

(١) سَكِينَةَ-بالتخفيف مع فتح أوله، أبو سَكِينَةَ زياد بن مالك وقيل: كنيته بالتعريف أبو السكينة، وقيل: مصغراً: سَكِينَةَ. انظر: توضيح المشتبه (٥/ ١٣٠)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٢/ ٦٨٧).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٩٣).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٣٧٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٤٥)، والثقات لابن حبان (٦/ ٣٣٠)، وفتح الباب في الكنى والألقاب (ص٤٠٦)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤/ ٣٦١)، والأحكام الوسطى (٢/ ٣٤٨).

(٤) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤/ ٣٦١).

(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٥).

خبره عن خصال خمس^(١)، فهو على قاعدة الذهبي مستور، ولكنه على قاعدة ابن حبان صدوق يجوز الاحتجاج بروايته، فليتأمل.

وقد تقدم أن الأئمة لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد نصّ عليه عبد الحق الأشبيلي، فقال: "أبو سكينه اسمه زياد بن مالك، ولم أسمع فيه بتجريح ولا بتعديل"^(٢)، وهذا يؤيد ما ذكره الذهبي، ومن كان بهذا الحال فهو عند الذهبي "جائز الحديث".

٢- سعيد بن عمارة بن صفوان بن عمرو بن أبي كريب بن حي الكلاعي، الشامي، الحمصي.

قال الذهبي: "جائز الحديث"^(٣)، وقال مرة: "مستور"^(٤).

أقوال الأئمة:

قال الأزدي: "متروك".

وقال ابن حزم، وابن القطان الفاسي: "مجهول".

وقال ابن حجر: "ضعيف".

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً^(٥).

ونلاحظ أن الذهبي ذكر سعيد بن عمارة في موضوعين متفرقين، فوصفه مرة بجائز الحديث، ومرة بمستور، وهذا تفسير لقوله: جائز الحديث، ولكن هذا يتنافى مع ما تقدم فالمستور يعني: أنه لم يوثق ولم يضعف - وهذا على حسب كلام الذهبي نفسه كما في الراوي السابق -^(٦)، ولكننا وجدنا الأزدي قال: متروك، وضعفه ابن حجر، وهذا يخرج من كونه مستوراً، وقد قال الحافظ في المستور أنهم اختلفوا في قبول روايته، فقبل روايته جماعة وردّها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور، ونحوه، مما فيه الاحتمال؛ لا يطلق القول بردها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله^(٧).

(١) وهي: ألا يكون فوقه أو دونه شيخ ضعيف، أو يكون الخبز مرسلًا، أو منقطعاً أو فيه تدليس. انظر الثقات لابن حبان (١/ ١١)، (٥/ ٤٩٥).

(٢) الأحكام الوسطى (٢/ ٣٤٨).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ١٥٣).

(٤) الكاشف (١/ ٤٤١).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢١/ ٢٤٣)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٣٢٣)، وبيان الوهم والإيهام (٣/ ٥٨٧)، وتهذيب الكمال (١١/ ١٣)، وديوان

الضعفاء (ص: ١٦١)، والكاشف (١/ ٤٤١)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٣٩)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٦٧).

(٦) قال النووي في التقريب (ص: ٥٠): "المستور وهو عدل الظاهر خفي الباطن يمتنع بما بعض من رد الأول وهو قول بعض الشافعيين"، وقال ابن حجر في نزهة النظر

(ص: ١٢٦): "إن روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور".

(٧) نزهة النظر في توضيح نجبة الفكر (ص: ١٢٦).

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

وعليه فهذا قد كشف حاله ووصف بالضعف، فلا يسمى مستوراً، إلا أن يقال أن الإمام الذهبي قال فيه جائز الحديث، ولم يطلع على جرح فيه ولا توثيق، فقال فيه مستور، وهذا أحد المعاني التي ذكرها كما في زياد بن مليك.

والخلاصة في هذا القسم أن قول الذهبي: "جائز الحديث"، قد فسّره: بأنه المستور، وهو من لم يذكر فيه تضييفاً ولا توثيقاً، وهذا إحدى معانيها عند الذهبي.

وأما القسم الثاني: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع لفظ آخر يدلّ على التوسط في أحوالهم. وعدددهم (٥) رواية:

١- إبراهيم بن عبد الله بن عمر بن بكر الحارث بن أبي الخير القصار العبسي.

قال الذهبي: "وهو صدوق، جائز الحديث"^(١)، وقال مرة: "شيخ كوفي عالي الإسناد تفرد بالرواية عن وكيع... وهو راوي نسخة وكيع، صدوق"^(٢).
أقوال الأئمة:

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الدارقطني، ومسلمة: "لا بأس به".

توفي سنة تسع وسبعين ومائتين^(٣).

ويظهر مما تقدم أن الكلام عن هذا الراوي عزيز، ولم يوثقه غير ابن حبان، وإيراده في كتابه الثقات يعني أنه في درجة الصدوق- كما ذكر في مقدمة كتابه-، بينما وصفه الدارقطني، ومسلمة: "لا بأس به"، أي: لم يبلغ درجة الثقات ولم يصل حد الضعف فيترك، فهو في درجة الحسن، وهذا ما ذكره الذهبي فقال فيه: "صدوق، جائز الحديث"، وهو توسط فيه، وعليه فهو أحد معاني جائز الحديث عند الذهبي.

٢- هشام بن سلمان المجاشعي، أبو يحيى.

قال الذهبي: "جائز الحديث...". أورد له ابن عدي خمسة أحاديث، وما ضعفه^(٤)، وقال مرة: "صدوق"^(٥).

أقوال الأئمة: قال ابن معين: "ليس به بأس".

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/٤٣).

(٢) تاريخ الإسلام (٦/٥٠٨).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/١١١)، والكنى والأسماء لمسلم (٢/٩٠٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/٦٢)، والثقات لابن حبان (٨/٨٨)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص٩٩)، والإكمال في رفع الارتباب (٢/٢٥٦)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢/٢٠٢).

(٤) تاريخ الإسلام (٤/٧٦٠).

(٥) المغني في الضعفاء (٢/٧١٠)، وميزان الاعتدال (٤/٢٩٩).

قال مسلم: "منكر الحديث".

وقال أبو سلمة: "وكان ضعيفاً".

وقال أبو حاتم: "شيخ".

وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً ينفرد عن الثقات بالمنكيات الكثيرة وعن الضعفاء بالأشياء المقلوبة

على قلة روايته لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق، فكيف إذا انفرد"^(١).

نلاحظ أن الذهبي قال في هشام بن سلمان "جائز الحديث"، مع وصف: "صدوق" -أيضاً-، كما أشار

إلى أن ما أورده ابن عدي لا يُعدّ تضعيفاً بدليل أن ابن عدي نفسه لم يضعفه إلا في روايته عن يزيد الرقاشي،

ولكن نلاحظ أن مسلماً وأبو سلمة، وموسى بن إسماعيل، وابن حبان قد ضعفوه، ولعل الذهبي استأنس بقول ابن

معين، فقال فيه "جائز الحديث"، ثم قال: "صدوق"، وأما قول أبي حاتم: "شيخ" فليست تعديلاً كما أنها ليست

جرحاً، ولا يظهر المراد إلا بالقرائن، وعليه فقول الذهبي فيه صدوق مع جائز الحديث تشير إلى التوسط في حالة.

٣- سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب، أبو عيسى الحنفي مولا هم الكوفي المقرئ.

قال الذهبي: "قال العقيلي: مجهول، وحديثه منكر"، قلت: "بل إمام في القراءة جائز الحديث"^(٢)، وقال

مرة: "روى عن الثوري خيراً منكرّاً ساقه العقيلي، ولعل هذا الرجل غير القارئ"^(٣).

أقوال الأئمة:

قال العقيلي: "مجهول في النقل، حديثه منكر غير محفوظ".

ذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن الجزري: "ضابط محرر حاذق... عرض القرآن على حمزة وهو أخص أصحابه وأضبظهم وأقومهم

بحرف حمزة وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة... قال يحيى بن عبد الملك كنا نقرأ على حمزة ونحن شباب فإذا جاء

سليم قال لنا حمزة: تحفظوا وثبتوا فقد جاء سليم". توفي سنة تسع وثمانين ومائة، وقيل غير ذلك^(٤).

فنلاحظ أن الذهبي تعقب العقيلي حين قال: "مجهول"، بقوله: "بل إمام في القراءة جائز الحديث"، ولعل

تجهيل العقيلي لغير القارئ المشهور، وإن كانا يرويان عن الثوري، إلا أن العقيلي كناه بأبي يحيى، وكنية القارئ أبو

عيسى؛ ولذلك قال الذهبي في موضع آخر: "ولعل هذا الرجل غير القارئ"، وهو الظاهر، وعليه فقول الذهبي:

"جائز الحديث" كان تعقيباً على العقيلي حين وصف الراوي بالمجهول، وهو: مقرئ مشهور، وصفه ابن الجزري

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ١١١)، والكنى والأسماء - للإمام مسلم (٢/ ٩٠٨)، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٣/ ٢٦٣)، والجرح والتعديل لابن أبي

حاتم (٩/ ٦٢)، والمجروحين لابن حبان (٣/ ٨٩)، والكامل (٨/ ٤٠٩)، والجامع في الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٨).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ٢٨٥).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣١).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٦٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢١٥)، وغاية النهاية (١/ ٣١٨)، والثقات لابن حبان (٨/ ٢٩٥).

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

بالضبط والحدق، وقد تقدم بيان تثبته واتقانه في حفظ آيات القرآن، وقد كان أخص أصحاب حمزة، وخلفه في القيام بالقراءة، ومن كان هذا حاله فكيف يقال عنه: مجهول؛ لذا كان احتمال أنه غيره أولى وأظهر، وأما المقرئ فأقل ما يقال فيه: صدوق، ويترجّح قول الذهبي فيه جائز الحديث على التوسط. والله أعلم.

٤- زكريا بن يحيى بن عمارة الأنصاري، أبو يحيى الذراع البصري، وقد ينسب إلى جده

قال الذهبي: "جائز الحديث"^(١)، وقال مرة: "جائز الحديث، اختلف في الاحتجاج به، كذا قال ابن الجوزي، والرجل: صدوق"^(٢).

أقوال الأئمة:

وقال ابن أبي شيبة: "سمعت عليا يقول زكريا بن يحيى الذراع ثقة".

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عنه فحسن القول فيه".

وقال أبو حاتم: "شيخ".

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: "كان يخطيء".

وقال البزار: "ليس به بأس".

وقال ابن حجر: "صدوق يخطيء".

توفي سنة تسع وثمانين ومائة، روى له البخاري في "الأدب" وأبو داود والنسائي وابن ماجه^(٣).

والخلاصة: أنه صدوق حسن الحديث، ولفظة: "يخطيء"، لم ترد إلا عن ابن حبان وتبعه ابن حجر، ولكن

أبا زرعة حسن القول فيه، وأبو حاتم، والبزار، وهذا معنى قول الذهبي: "جائز الحديث" فقد ذكر الاختلاف ثم

خلص إلى أنه صدوق.

٥- المغيرة بن أبي الحر الكندي، كوفي.

قال الذهبي: "جائز الحديث"^(٤)، وقال مرة: "تكلم فيه وأظنه الذي قبله". أي: مغيرة بن موسى

البصري"^(٥).

أقوال الأئمة:

قال ابن معين: "ثقة".

(١) المغني (١/ ٢٤٠).

(٢) الميزان (٢/ ٧٥).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص ٧٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤١٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٦٠١)، والثقات لابن حبان (٦/ ٣٣٤)،

وتحذيب الكمال (٩/ ٣٨١)، والجامع في الجرح والتعديل (١/ ٢٦٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٢١٦)

(٤) الكاشف (٢/ ٢٨٥).

(٥) المغني في الضعفاء (٢/ ٦٧٣).

وقال أبو حاتم: "ليس به بأس".

وروى العقيلي عن البخاري أنه قال: "يخالف في حديثه الكوفيين".

وقال ابن عدي معقباً على البخاري لعل له هذا الحديث الواحد الذي يشير إليه البخاري لا غيره.

قلت: ذكر هذا الحديث العقيلي في ترجمته.

وقال الدارقطني: "شيخ من الكوفة وفي الإلزامات": شيخ، ووثقه ابن حبان".

وقال ابن حجر: قال الترمذي: "ليس به بأس كذا رأيت بخط الذهبي"، وقال: "صدوق ربما وهم".

روى له النسائي في "اليوم والليلة"، وابن ماجه حديثاً واحداً^(١).

والخلاصة: أنه صدوق حسن الحديث، فقد وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم والترمذي: ليس به بأس،

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال البخاري وحده: يخالف في حديثه، وعليه فالأكثر على أنه صدوق، وهذا

يفسر قول الذهبي فيه: "جائز الحديث".

والخلاصة: نلاحظ في هذا القسم أن الذهبي وصف الرواة بجائز الحديث، مع لفظ توسّط، وهم في الغالب

عند جمهور الأئمة كما ذكر الذهبي، في درجة صدوق، وعليه فقول الذهبي: "جائز الحديث"، يعني به التوسط في

حال الراوي، وهذا أحد المعاني عند الذهبي لجائز الحديث.

وأما القسم الثالث: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، ولهم بعض الغرائب، والمناكير، ولم يضعّفوا، وفيه

روايان:

١ - محمد بن عبد الله بن ميمون الأسكندراني. أبو بكر السكري.

قال الذهبي: "له حديث منكر، وهو جائز الحديث"^(٢)، وقال مرة: "له حديث أنكر عليه ولم يضعّف"^(٣).

أقوال الأئمة:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: كتبت عنه بالإسكندرية، وهو صدوق ثقة.

وقال أبو سعيد بن يونس: كان ثقة، وخرج إلى الإسكندرية فأقام بها.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال مسلمة بن قاسم: تكلم فيه ورمي بالكذب، ولم يترك أحد الكتابة عنه.

وقال ابن حجر: "صدوق".

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٢٥)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٧٤) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٢١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٨٠)، وعلل

الدارقطني (٧/ ٢١٦)، الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص ٣٦٣)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٣٥٤)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٥٧)، وتحرير تقريب التهذيب (٣/ ٤٠٧)

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٠٢).

(٣) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٩٩).

توفي سنة اثنتين وستين ومائتين، روى له أبو داود، والنسائي^(١).

والخلاصة: يظهر من حال ابن ميمون أنه ثقة كما ذهب إليه الأكثرون، ومسلمة بن قاسم لم يذكر من رماه بالكذب، ولا من تكلم فيه، وكما لا يخفاك، فليس كل جرح مقبول، ولا كل جارح مرفوع، ويحتمل أن يكون ذلك الرمي من أجل الحديث الذي أنكر عليه كما أشار إليه الذهبي، وهذا لا يكاد ينجو منه إلا القليل من الثقات، والظاهر أن قول مسلمة هذا هو الذي حدا الحافظ، فأنزل ابن ميمون إلى درجة الصدوقين، وقد تبين ما فيه، وعليه فيبقى ابن ميمون ثقة صحيح الحديث، حتى يرد ويثبت فيه جرح مقبول.

وعليه فقول الذهبي: "جائز الحديث"، مع رواية بعض المناكير تعني صدوق عند الذهبي إن لم يضعف؛ لأنه قال فيه: "له حديث أنكر عليه، ولم يضعف"، والخطأ في حديث واحد لا يحط من منزلة الراوي، ولم يسلم منه كثير من الثقات.

٢- الربيع بن زياد أبو عمرو الضبي الهمداني.

قال الذهبي: "ما رأيت لأحد فيه تضعيفاً، وهو جائز الحديث"^(٢)، وقال مرة: "لم أر فيه جرحاً لأحد"^(٣)، وقال مرة: "له غرائب وهو جائز الحديث فيه لين"^(٤)، وقال مرة: "له غرائب كحديث الأعمال"^(٥). أقوال الأئمة:

قال ابن عدي: روى أحاديث، لا يتابع عليه.

وقال صالح بن أحمد في طبقات همدان كان يجلب الغنم إلى الكوفة ثم انتقل إلى همدان ولم يكن مشهوراً بالتحديث".

وقال أبو جعفر: "الحافظ حديثه يدل على الصدق".

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "يغرب".

وقال الخليلي: "له أحاديث يتفرد بها، قال العلماء: إن محله الصدق".

توفي سنة ست وأربعين ومائتين^(٦).

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١٢٩)، ومشيخة النسائي (ص ٩٧)، والجرح والتعديل (٧/ ٣٠٤)، وتاريخ ابن يونس المصري (٢/ ٢١٥)، والثقات لابن حبان (٧/ ٣٧٠)، وتاريخ بغداد (٥/ ٤٢٦)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٥٦٤)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢٥٠)، تقريب التهذيب (ص: ٤٩٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٠).

(٣) تاريخ الإسلام (٤/ ٨٤٨).

(٤) المغني (١/ ٢٢٨).

(٥) ديوان الضعفاء (ص: ١٣٤).

(٦) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٩٨)، والكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٤٤)، والإرشاد (٢/ ٦٣١)، ولسان الميزان (٢/ ٤٤٤)، والتذليل على كتب الجرح والتعديل (١/ ٩٩).

نلاحظ أن الذهبي وافق ابن عدي وابن حبان والخليلي في كون الربيع يروي الغرائب، وقال: "فيه لين، ونفى علمه بتجريجه، والغرائب لا تنافي الصحة دائماً، فكون الربيع يروي الغرائب لم يعتبره الذهبي سبباً للجرح. والخلاصة: ومما تقدم في هذا القسم يظهر أن قول الذهبي: "جائز الحديث"، مع روايتهم الغرائب وبعض المناكير، لا يعني التضعيف؛ لأنهم لم يجرحوا، فدلّ على أن الغرائب ورواية بعض المناكير لا تعني التضعيف، كما انها لا تعني التوثيق-أيضاً؛ وأما المقصود بها من كان في درجة صدوق حسن الحديث، مع الإشارة إلى ندرة غرائب الراوي ومناكيره، وهذا أحد المعاني لجائز الحديث عند الذهبي كما في هؤلاء الرواة.

القسم الرابع: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، والإشارة إلى الاختلاف فيهم، ومع ضعفهم لم يتركوا، وعددهم (٦) رواية:

١- عيسى بن سنان الحنفي أبو سنان القسملبي

قال الذهبي: "ضعفه أحمد، وغيره، ولم يترك، هو جائز الحديث"^(١)، وقال مرة: "ضعف ولم يترك"^(٢)، وقال مرة: "لين"^(٣)، وقال مرة: "ضعيف الحديث وقواه بعضهم"^(٤)، وقال مرة: "وهو ممن يكتب حديثه على لینه. وقواه بعضهم يسيراً"^(٥).

أقوال الأئمة:

قال يعقوب بن شيببة السدوسي: "قال يحيى بن معين: وهو ثقة".

وقال إسحاق بن منصور، وعباس الدوري، والمفضل بن غسان الغلابي، وعبد الله بن أحمد الدروقي، عن يحيى بن معين: "ضعيف".

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات".

وقال العجلي: "لا بأس به".

وقال الكناني عن أبي حازم: "يكتب حديثه ولا يحتج به".

وقال أبو بكر الأثرم: "قلت لأبي عبد الله: أبو سنان عيسى ابن سنان؟ فضعه".

وقال أبو زرعة، ويعقوب بن سفيان الفارسي: "لين الحديث"، وقال أبو زرعة مرة: "مخلط، ضعيف

الحديث، وهو شامي قدم البصرة فكتبوا عنه".

وقال أبو حاتم: "ليس بقوي في الحديث".

(١) تاريخ الإسلام (٣/ ٩٤٨).

(٢) الكاشف (٢/ ١١٠).

(٣) المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه (ص: ١٦٦).

(٤) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٩٨).

(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٣١٢).

وضعه ابن المديني، والنسائي.

وذكره الساجي والعقيلي في الضعفاء.

روى له البخاري في "الأدب"، وأبو داود في "القدر"، والترمذي، وابن ماجه^(١).

وقال ابن حجر: "لين الحديث"، وقال مرة: "مختلف في توثيقه وتضعيفه".

والخلاصة: أنه اختلف فيه، والأكثر على أنه لين ولا بأس به في المتابعات والشواهد، فيكتب حديثه

على لينه وقوّاه بعضهم يسيراً؛ لذا فقد يترجح جانب التعديل فيه إن وافق الثقات في روايته، ويحمل من قوّاه على ذلك، وإن كان مدار الرواية عليه فهو إلى اللين أقرب، ويحمل هذا على من لينه.

ولعل هذا يفسر قول الذهبي فيه: "جائز الحديث" أي أن وافق الثقات، ووجد من يتابعه، وقد أشار إلى

الاختلاف فيه، مع الإقرار بليته ووصفه له بأنه ممن يكتب حديثه، وهذا تفسير لقوله: "جائز الحديث" وهو أحد معانيها عند الذهبي.

٢- مرجي بن رجاء اليشكري، أبو رجاء البصري.

قال الذهبي: "علق له البخاري، جائز الحديث، قد ضعفه ابن معين"^(٢)، وقال مرة: "مختلف في حاله"^(٣)،

وقال مرة: "ضعف"^(٤).

أقوال الأئمة:

قال أبو زرعة والدارقطني: "ثقة".

وقال ابن معين: "ضعيف"، وقال مرة: "صالح"، ومرة: "ليس به بأس".

وقال أبو داود: "ضعيف" وقال مرة: "صالح".

وقال ابن حبان: "ينفرد عن المشاهير بالمناكير على قلة روايته وسقط الاحتجاج به فيما انفرد فأما ما

وافق الثقات فيعتبر به".

وكان الحوضي يكذبه وترك حديثه.

وقال ابن عدي: "له أحاديث وفي بعضها ما لا يتابع عليه".

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٣٣٥)، وسؤالات ابن أبي شيبه لابن المديني (ص ١٥٥)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٣١٢)، والتاريخ

الكبير للبخاري (٦/ ٣٩٦)، والضعفاء لأبي زرعة الرازي (٢/ ٣٨٢)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣٨٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢٧٧)، والثقات لابن

حبان (٧/ ٢٣٥)، والكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٤٦)، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ١٤٥)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ٦٠٦)، وسؤالات السجزي للحاكم

(ص ١٣٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٣٨)، ونتائج الأفكار لابن حجر (٣/ ٢٨٦)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٢١٢)

(٢) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٧٣).

(٣) الكاشف (٢/ ٢٥١).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٨٧).

وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم".

روى له البخاري خارج الصحيح^(١).

والخلاصة: أنه صدوق، وله ما لا يتابع عليه، مع قلّة روايته، وهذا يدل على عدم الاتقان؛ لذا نجد الذهبي ضعفه مرة، وذكر الاختلاف فيه مرة، وقال مرة: "جائر الحديث"، ولو تأملنا جميع أقواله في الراوي نجد أن الذهبي يرى أنه مختلف فيه، وأنه ضعيف، ولكن ليس إلى حدّ الترك، فيكتب حديثه على ضعفه في المتابعات والشواهد.

٣- محمد بن بشير بن مروان بن عطاء أبو جعفر الكندي الواعظ يعرف بالدعاء

قال الذهبي: "جائر الحديث"^(٢)، وقال مرة: "ضعيف"^(٣)، وقال مرة: "تكلم فيه"^(٤).

أقوال الأئمة:

قال البغوي: "كان صدوقاً".

وقال السراج: "حدثنا عبد الله بن محمد قال محمد بن بشير صدوق".

وقال ابن معين: "ليس بثقة".

وقال الدارقطني: ليس بالقوي في حديثه".

توفي سنة ست وثلاثين، ومائتين^(٥).

والخلاصة: أنه مختلف فيه، ولكن الجرح مقدم، إلا أنه غير مفسر؛ لذا تعددت أقوال الإمام الذهبي فيه، فمرة ضعفه، ومرة حكى الاختلاف، مرة قال: "جائر الحديث"، فيحمل على أن مراده بأنه إلى الضعف أقرب، ويكتب حديثه في المتابعات والشواهد.

٤- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى

قال الذهبي: "صدوقاً جائر الحديث"^(٦)، وقال مرة: "صدوق إمام سيء الحفظ وقد وثق"^(٧)، وقال مرة:

"حديثه في وزن الحسن ولا يرتقي إلى الصحة؛ لأنه ليس بالمتقن عندهم ومناقبه كثيرة"^(٨)، وقال مرة: "صدوق،

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٨٥)، وفي (٤ / ٢٢١)، والضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣ / ٩٣٨)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨ / ٦٢)، وقبول الأخبار ومعرفة الرجال (٢ / ٣٢٧)، والمجروحين لابن حبان (١٧ / ٣٦٦)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٧٨)، والكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٢٠١)، ونتل النبال بمعجم الرجال (٣ / ٣٠٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٢٤)، وتهذيب التهذيب (١٠ / ٨٣).

(٢) تاريخ الإسلام (٥ / ٩٠٩).

(٣) ديوان الضعفاء (ص: ٣٤٣)، والمغني في الضعفاء (٢ / ٥٥٩).

(٤) ميزان الاعتدال (٣ / ٤٩١).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ٢١١)، وتاريخ بغداد (٢ / ٤٥٤)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣ / ٤٤)، ولسان الميزان (٥ / ٩٤).

(٦) العبر (١ / ١٦٢).

(٧) المغني في الضعفاء (٢ / ٦٠٣).

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

سيء الحفظ"^(٢)، وقال مرة: "صدوق إمام، سيء الحفظ، وقد وثق"، وتعقب ابن حبان حين قال: "تركه أحمد ويحيى". فقال: "لم نرهم تركاه، بل ليناه"^(٣).

وهذا قد شاركه العجلي في وصفه بجائز الحديث - كما تقدم -، فقال فيه: "كان ابن أبي ليلى صدوقاً جائز الحديث"^(٤)، وتقدم أنه: صدوق سيء الحفظ جداً، ولم يترك^(٥).

٥ - حيان بن عبيد الله، أبو زهير

قال الذهبي: "جائز الحديث"^(٦)، وقال مرة: "ما رأيت لأحد فيه تضعيفاً، وهو جائز الحديث"^(٧)، وقال مرة: "ليس بحجة"^(٨)، وقال مرة: "له مناكير وغرائب، وما رأيتُ أحداً وهاه"^(٩).

أقوال الأئمة:

قال أبو حاتم: "صدوق".

وقال ابن راهويه: "كان رجل صدق".

وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال أبو بكر البزار: "حيان بن عبيد الله رجل من أهل البصرة مشهور ليس به بأس".

وقال ابن عدي: "عامه ما يرويه أفراداً ينفرد بها".

وقال الدارقطني: "ليس بالقوي".

وقال البيهقي: "تكلموا فيه".

وقال ابن حزم: "مجهول"، تعقبه الحافظ فقال: "لم يصب".

وذكره العقيلي في الضعفاء ثم روى عن البخاري أنه قال: "حيان بن عبيد الله أبو زهير ذكر الصلت منه

الاختلاط".

توفي سنة إحدى وستين ومائة وقيل بعدها^(١).

(١) تذكرة الحفاظ (١/١٢٩).

(٢) ديوان الضعفاء (ص: ٣٦٠).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/٦١٣).

(٤) الثقات للعجلي (ص: ٤٠٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣).

(٦) ديوان الضعفاء (ص: ١٠٨).

(٧) الميزان (٢/٤٠).

(٨) المغني في الضعفاء (١/١٩٨).

(٩) تاريخ الإسلام (٤/٣٤٧).

نلاحظ في كلام الذهبي أنه وصفه بجائز الحديث، ثم نفى العلم بتضعيفه، وصرح بأن له مناكير وغرائب، ولكن قول البيهقي: "تكلّموا فيه"، يخالف ما ذكره الذهبي من أنه لم يجد من ضعفه، والعجيب أن الذهبي نفسه ذكر في "المهذب في اختصار السنن الكبير" - بعد أن ساق كلام البيهقي - فقال: "قلت: أبو زهير فيه لين"^(٢)، وقال في موضع آخر: "ليس بحجة"، وهذا جرح صريح منه ومن البيهقي، وقد ذكر البيهقي في "المعرفة" - في حديث هذا أحد رجاله - فقال: "وفيه نظر؛ لتفرد أبي زهير بذلك، وطعن بعض الحفاظ فيه"^(٣).

ويمكن أن يوجّه كلام الذهبي من نفي العلم في تضعيفه بأن المراد لم يضعفه أحد من المتقدمين، وأما ما ذكر عن البخاري من أنه اختلط، فقد قال سبط بن العجمي في "الاغتباط": "وقد ذكر هذا الرجل ابن حبان في ثقافته، ولم يذكره بالاختلاط"^(٤). إشارة إلى نفي الاختلاط.

وأما من جهّله، فقد تُعقب، فقال عبد الحق الأشبيلي: "وقال فيه بعض المتأخرين: مجهول، ولعله اختلط عليه بحيان بن عبيد الله المرزوي"^(٥).

والخلاص أن الذهبي قد وصف أبا زهير بجائز الحديث مع نفي العلم بتضعيفه، وروايته لغرائب، وليّنه في موضع آخر يدلّ على أن الراوي لا بأس به، ولكن مع ضعف يسير، سيّما وقد قال فيه أبو حاتم وغيره: "صدوق"، وهو معروف بتشدده؛ لذا قال الأعظمي: "وحيان بن عبيد الله أبو زهير العدوي فيه كلام خفيف، ولكن لا بأس به في المتابعات"^(٦).

٦ - عبيد الله بن زحر الضمري، مولاهم، الإفريقي.

قال الذهبي: "جائز الحديث"^(٧)، وقال مرة: "فيه اختلاف وله مناكير، ضعفه أحمد، وقال النسائي: لا بأس به"^(٨)، وقال مرة: "مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب"^(٩)، وقال مرة: "له صحيفة غرائب عن علي بن يزيد، ليس بحجة"^(١٠).

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٥٨)، ومسند البزار (١٠/ ٣٠٣)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٣١٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٢٤٦)، والثقات لابن حبان (٦/ ٢٣٠)، والكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٤٧)، وسنن الدارقطني (١/ ٤٩٩)، والمخلى بالآثار (٢/ ٢٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (١١/ ٧٩)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢٤٢)، ولسان الميزان (٢/ ٣٧٠)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤/ ٧٩).

(٢) المهذب في اختصار السنن الكبير (٤/ ٢٠٥٣).

(٣) معرفة السنن والآثار (٨/ ٥٥).

(٤) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص ١٠١).

(٥) الأحكام الوسطى (٢/ ٧١).

(٦) الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل المرتب على أبواب الفقه (٧/ ٢٧٣).

(٧) تاريخ الإسلام (٣/ ٦٩١).

(٨) الكاشف (١/ ٦٨٠).

(٩) المغني في الضعفاء (٢/ ٤١٥).

(١٠) ديوان الضعفاء (ص: ٢٦٤).

أقوال الأئمة:

قال البخاري فيما حكاه عنه الترمذي: "عبيد الله بن زحر ثقة".
وقال أبو عبيد الآجري: قال أبو داود: "سمعت أحمد يقول: عبيد الله بن زحر ثقة"، وقال حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد بن حنبل: عبيد الله بن زحر؟ فضغفه.
وقال أبو زرعة: "لا بأس به، صدوق".
وقال النسائي: "ليس به بأس".
وقال العجلي: "يكتب حديثه وليس بالقوي".
وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: "كل حديثه عندي ضعيف".
وقال أبو الحسن بن البراء، عن علي بن المديني: "منكر الحديث".
وقال أبو حاتم: "لين الحديث".
وقال ابن عدي: ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه وأروى الناس عنه يحيى بن أيوب.
وقال السلمي: "سألت الدارقطني عن عبد الله بن زحر، فقال: ضعيف".
وقال أبو بكر الخطيب: "كان رجلاً صالحاً وفي حديثه لين".
وقال ابن حجر: "صدوق يخطيء"، وقال أيضاً: "في الأصل صدوق، وإن كان يخطئ". وقال مرة: "عبيد الله بن زحر مختلف فيه"، وقال مرة: "تفق الأكثر على تضعيفه".
روى له البخاري في "الأدب"، والباقون سوى مسلم^(١).
والخلاصة: أنه ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، وتقدم أن الحافظان الذهبي وابن حجر ذكرا أنه مختلف فيه، فقد وثقه جماعة منهم البخاري، وضعفه الأكثرون منهم ابن معين، وهو إلى الضعف أقرب، ويمكن القول بأنه قد يترجح جانب التعديل فيه إن وافق الثقات في روايته، ويحمل من قواه على ذلك، وإن كان مدار الرواية عليه فهو إلى اللين أقرب، ويحمل هذا على من لينه.
وهو موافق لما ذكر عنه الذهبي في مواضع متفرقة من كتبه من أنه اختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وهذا معنى قول الذهبي: "جائز الحديث" مع هذه الأوصاف.

(١) سؤالات ابن الجنيد (ص ٣٩٦)، والضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣ / ٩٠٦)، ومسائل حرب الكرماني (٣ / ١٣٠٢)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥ / ٣٨٢)، والثقات للعجلي (٢ / ١٠٩)، والعلل الكبير للترمذي (ص: ١٩٠)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ١٢٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٣١٥)، والمجروحين لابن حبان (١١ / ٢٨)، والكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥٢٢)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢ / ١٦١)، والمتفق والمفترق (٣ / ١٥٤٢)، ورياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية (١ / ١٧٤)، وتهذيب الكمال (١٩ / ٣٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٧١) وموافقة الخبر الخبر (٢ / ٢٩٩)، ونتائج الأفكار لابن حجر (٢ / ٣٠٣).

والخلاصة: مما تقدم في هذا القسم نلاحظ أن الذهبي وصف الرواة بجائز الحديث، مع الإشارة إلى أن الأئمة اختلفوا فيهم، ويرى أنهم إلى الضعف أقرب، ولكن لم يترك حديثهم، وهذا أحد معاني جائز الحديث عند الذهبي.

القسم الخامس: الرواة الموصوفون بـ "جائز الحديث"، مع عدم بلوغهم رتبة الاحتجاج، وفيه راويان:

١- صدقة بن عبد الله السمين، أبو معاوية أو أبو محمد الدمشقي.

قال الذهبي: "هو ممن يجوز حديثه، ولا يحتج به... وقد طولته في "الميزان"، وكان عنده حديث كثير، ولم يكن بالمتقن"^(١)، وقال مرة: "ضعيف"^(٢).

أقوال الأئمة:

وثقه عمرو بن سلمة، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، ومروان بن محمد، ودحيم، وقال مرة: "مضطرب ضعيف"، ومرة قال: "محله الصدق غير أنه يشوبه القدر".

وقال الفسوي: "سمعت أبا سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم يقول: صدقة من شيوخنا لا بأس به وجعل العلة فيمن يروي عنه".

وقال أحمد بن صالح المصري: "ما به بأس عندي".

وقال ابن عدي: "حديثه منه ما يتابع عليه وأكثرها لا يتابع عليه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق".

وقال أحمد: "ما كان من حديثه مرفوعاً فممنكر وما كان من حديثه مرسلاً عن مكحول فهو أسهل وهو ضعيف جداً"، وقال مرة: "ضعيف ليس شيئاً أحاديثه مناكير".

وقال ابن حبان: "يروي الموضوعات عن الأثبات لا يشتغل به إلا تعجبا، ومال ابن شاهين إلى توثيقه؛ لتوثيق الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز له؛ وقال: وهما بصاحبهما أعرف".

وضعه ابن معين وأبو زرعة والبخاري والفسوي والنسائي والدارقطني والذهبي ومحمد بن أبي السري، وابن أبي حاتم، وغيرهم.

قال البخاري: "ما كان من حديثه مرفوع فهو منكر، وهو ضعيف جدا".

وقال الدارقطني مرة: "متروك".

وقال مسلم: "منكر".

وقال أبو حاتم: "لين يكتب حديثه، ولا يحتج به"، ومرة: "محله الصدق وأنكر عليه القدر فقط".

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٠).

(٢) الكاشف (١/ ٥٠٢).

وقال ابن حجر: "ضعيف".

توفي سنة ست وستين ومائة، روى له الترمذي، والنسائي وابن ماجه^(١).
والخلاصة: أنهم اختلفوا فيه، والأكثرين على ضعفه، وقد فسّر بأنه من قبل حفظه، والمخالفة والنكارة، وغيرها؛ لذلك فقد ضعفه الحافظ ابن حجر في غير موضع، فقال في "الإمتاع": "ضعيف"، وفي "التلخيص": "صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ"، وفي "التعجيل": "صدقة بن عبد الله السمين المعروف بالضعف".
وقد صرح الذهبي إلى عدم اتقانه، ووصفه بالضعف، وأنه لا يحتج به؛ وهذا يعني أن قوله: "وهو ممن يجوز حديثه" لا تعني بالضرورة الاحتجاج به، فقد رأينا أن الأكثرين على تضعيف صدقة، فهو عند الذهبي في مرتبة الضعيف فلا يحتج به، وهو أحد معاني جائز الحديث عند الذهبي.

٢- إسحاق بن أسيد الأنصاري أبو عبد الرحمن قال أبو محمد المروزي نزيل مصر.

قال الذهبي: "جائز الحديث"^(٢)، وقال مرة: "ضعف"^(٣)، وقال مرة: "لين"^(٤)، وقال مرة: "صالح الأمر"^(٥).

أقوال الأئمة:

قال أبو حاتم: "شيخ ليس بالمشهور ولا يشغل به".

وقال ابن حبان في الثقات: "يخطئ وهو الذي يروي عنه الليث فيقول ثنا أبو عبد الرحمن الخراساني".

وقال يحيى بن بكير: "لا أدري حاله".

وقال الحاكم أبو أحمد في الكنى: "مجهول".

وقال أبو أحمد ابن عدي: "مجهول".

وقال الأزدي: "منكر الحديث تركوه".

وقال ابن حجر: "فيه ضعف".

روى له أبو داود، وابن ماجه^(١).

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٢٥)، وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ١٣٣)، وسؤالات ابن الجنيد (ص ٣٥٩)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٥٥١)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص ٧٦)، والكنى والأسماء - للإمام مسلم (٢/ ٧٥٨)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٥٨)، وقبول الأخبار ومعرفة الرجال (٢/ ٣٩٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٢٩)، والمجروحين لابن حبان (٩/ ٤٧٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٠٧)، والكمال في ضعفاء الرجال (٥/ ١١٥)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢/ ١٥٨)، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ١١١)، وتهذيب الكمال (٣٥/ ٤٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٧٥)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤١٥)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص: ٧٧)، والإمتاع (ص: ٥٤)، والتلخيص (٢/ ٣٦٩)، والتعجيل (١/ ٦٦٥).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ١٨٤).

(٣) الكاشف (١/ ٢٣٤).

(٤) المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه (ص: ١١٠).

(٥) تاريخ الإسلام (٣/ ٨١٤).

والخلاصة: أنه ضعيف، ولم يؤثر توثيقه إلا عند ابن حبان، وأما الأئمة فهو عندهم إما مجهول الحال، أو ضعيف، لذا فمقصود الذهبي بقوله جازئ الحديث، أنه ضعيف، ولين، ولا يحتاج به.

والخلاصة:

أن الذهبي في هذا القسم قد يعني بقوله جازئ الحديث من كان ضعيفاً، ولا يحتاج به إذا قرنه بما يدل عليه.

القسم السادس: الرواة الموصوفون بـ "جازئ الحديث"، مع اختلاف قول الذهبي فيه، وهو راوٍ واحد:

- حجاج بن أبي زياد الأسود القسمل، زق العسل، بصري، كان ينزل القسامل^(٢).

قال الذهبي: "جازئ الحديث، ليس بالحجة"^(٣)، وقال مرة: "بصري صدوق"^(٤)، وقال مرة: "رجل صالح

عابد"^(٥)، وقال في "الميزان": "نكرة، ما روى عنه فيما أعلم سوى مستلم بن سعيد، فأتى بخبر منكر، عنه، عن أنس في أن الانبياء أحياء في قبورهم يصلون"^(٦).

أقوال الأئمة:

قال أحمد: "ثقة ورجل صالح".

وقال ابن معين: "ثقة".

وقال أبو حاتم: "صالح الحديث".

وسئل أبو داود عن حجاج الأسود، قال: "هذا القسمل يقال له: زق العسل لفضله. قيل كيف هو؟

قال: ثقة".

وقال ابن شاهين: "رجل صالح حدث عنه حماد بن سلمة قال أحمد ما أرى به بأساً".

وذكره ابن حبان في الثقات. فقال حجاج بن أبي زياد الأسود: من أهل البصرة كان ينزل القسامل.

توفي سنة بضع وأربعين ومائة^(١).

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٨١)، والكنى والأسماء - للإمام مسلم (١/ ٥١٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢١٣)، والثقات لابن حبان (٦/ ٥٠)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٩٩)، وتهذيب الكمال (٢/ ٤١٢)، والكمال في أسماء الرجال (٣/ ٢٢٣) وتهذيب التهذيب (١/ ٢٢٧)، ولسان الميزان (٧/ ٤٧٣)، وتقريب التهذيب (ص: ١٠٠).

(٢) حجاج هذا بخلاف حجاج بن حجاج الباهلي البصري الاحول؛ فهذا ثقة كما ذكر الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ١٥٢)، وقال في تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٠): "وفرق بينهما بن أبي حاتم وغيره وهو الصواب"، وقال في لسان الميزان (٢/ ١٧٥): "حجاج بن الأسود عن ثابت البناني نكرة ما روى عنه فيما أعلم سوى مستلم بن سعيد فأتى بخبر منكر عنه عن أنس في أن الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون رواه البيهقي انتهى وأما هو حجاج بن أبي زياد الأسود يعرف بزق العسل وهو بصري كان ينزل القسامل".

(٣) العلو للعلي الغفاري (ص: ١٠١).

(٤) سير أعلام النبلاء (٦/ ٥٢١).

(٥) تاريخ الإسلام (٣/ ٨٤٢).

(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٤٦٠).

والخلاصة: أنه ثقة، وهو قول الأكثرين، ولا وجه لقول الحافظ الذهبي: "جائز الحديث، ليس بالحجة"، فلم أجد من جرحه، ولعل ما حمل الذهبي لهذا القول ما ذكره في الميزان، من أنه أتى بـ"بخر منكر، ثم قال: "وما روى عنه فيما أعلم سوى مستلم بن سعيد".

وهذا القول فيه نظر فقد روى عن ثابت البناني وجابر بن زيد وأبي نضرة وآخرين، وقد تعقبه الحافظ في (اللسان)، فقال عقبه: وإنما هو حجاج بن أبي زياد الأسود، يعرف ب (زق العسل) وهو بصري كان ينزل القسامل. روى عن ثابت... وذكر قول أحمد وابن معين وأبي حاتم كما مرّ.

وعليه فقول الذهبي في حجاج الأسود: "جائز الحديث، ليس بالحجة"، وهم، وكأنه لم يعرفه؛ ولذلك استنكر حديثه، ثم عرفه فيما بعد؛ لذا قال عنه في التاريخ: "رجل صالح عابد"، وفرّق بينه وبين حجاج بن حجاج الباهلي، وقال في "السير": "بصري صدوق"، بل وثقه الذهبي في "التلخيص"، فقد أخرج له الحاكم في (المستدرک) (٣٦٨ / ٤) حديثاً آخر، فقال الذهبي في "تلخيصه": "قلت: حجاج ثقة؛ لذلك لم يورده في كتابه (الضعفاء) ولا في (ذيله).

ثالثاً: الخلاصة:

إن الإمام الذهبي قد سلك في وصف الرواة بـ"جائز الحديث" عدة طرق، وله في إطلاقه على الرواة معانٍ مختلفة تفهم بقرائن أخرى، وبحسب حصر أقوال الذهبي فيهم، فقد تبين أنه يريد به أحد المعاني التالية:

- يعني به: المستور، وهو من وصفه بـ"جائز الحديث"، ولم يوثق ولم يضعّف، فهو مستور الحال، وهذا قاله في راويين: زياد بن مليك، وسعيد بن عمارة، إلا أن سعيد بن عمارة ثبت أن الأزدي قال فيه متروك، وضعفه ابن حجر، وعليه فليس يدخل في حكم المستور، وحكم روايته كما حقّقه الحافظ ابن حجر أنه لا يطلق القول بردها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله.

- يعني به: صدوقاً حسن الحديث، وهو من وصفه بـ"جائز الحديث"، مع لفظ آخر يدلّ على التوسط في أحوالهم. فيريد به أنه في مرتبة صدوق وحديث حسن، ومن الألفاظ الدالة عليه: تصريحه بوصف: "صدوق"، فيقول: "صدوق، جائز الحديث"، أو ينفي علمه بتضعيفه، أو ينفي عنه الجهالة، أو ندرة غرائبه ومناكيره لا تخرجه عن وصفه بالصدوق كما في القسمين الثاني والثالث.

- يعني به: أنه إلى الضعف أقرب، فيكتب حديثه، وهو من وصفه بـ"جائز الحديث"، وأشار إلى الاختلاف فيه، وأنه مع ضعفهم لم يتركوا، وهذا كما في القسم الرابع.

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ١٠٤)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٥٤٦)، التاريخ الكبير للبخاري (٢ / ٣٧٤)، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ص: ٣٣٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣ / ١٦٠)، والنقات لابن حبان (٦ / ٢٠٢)، تاريخ أسماء النقات (ص: ٦٨)، وتهذيب الكمال (٣٥ / ٤٤)، والنقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣ / ٢٩٧)، ولسان الميزان (٢ / ٥٥٩).

- يعني به: أنه لم يبلغ رتبة الاحتجاج، وهو من وصفه بـ"جائز الحديث"، وأنه لعدم الاتقان ضعيف لا يحتج به، وهذا كما في القسم الخامس.

- وقد اختلف قول الإمام الذهبي في راوٍ واحد وهو حجاج بن أبي زياد (زق العسل)، فمرة قال "جائز الحديث، ليس بالحجة"، وقال مرة: "بصري صدوق"، وتبين أن حجاجاً هذا وثقه أحمد وابن معين، وأبو داود، وقال فيه أبو حاتم: "صالح الحديث"، ولم أجد من ذكره بجرح، ولعل الإمام الذهبي لم يعرفه؛ ولذلك استنكر حديثه فقال في "الميزان": "نكرة، ما روى عنه فيما أعلم سوى مستلم بن سعيد"، ثم عرفه فيما بعد؛ لذا قال عنه في التاريخ: "رجل صالح عابد"، وقال في "السير": "بصري صدوق"، بل نصّ على توثيقه الذهبي نفسه في "التلخيص".

المطلب الثاني: المتوسّطون في استخدام مصطلح: "جائز الحديث".

١ - الإمام (مسلمة بن قاسم)^(١) (ت: ٣٥٣هـ)

أولاً: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث" عند الإمام مسلمة بن قاسم. وصف مسلمة بن قاسم (٥) رواة، بـ"جائز الحديث"، كما سيأتي في التحليل. ثانياً: التحليل والمقارنة:

مما تقدم نلاحظ أن مسلمة بن قاسم سلك طريقين متعددة في وصف الرواة فمرة يصفهم بـ"جائز الحديث" مجرداً عن أي وصف، ومرة يقرن بها وصفاً آخر، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مجرداً، وهو راوٍ واحد.

القسم الثاني: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع بيان الاختلاف فيهم، وأنهم في مرتبة الاحتجاج بهم، وفيه راويان^(٢).

القسم الثالث: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع بيان الاختلاف فيهم، ولم يتركوا فيكتب حديثهم للاعتبار، وفيه راويان.

(١) هو: مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم: من أهل قرطبة؛ يكنى: أبا القاسم، سمع بالأندلس: من محمد بن عمر بن لبابة، وقاسم بن أصبغ وغيرهما، وسمع بمصر من أبي جعفر الطحاوي وغيره، كان أحد المكثرين من الرواية والحديث، كبير القدر، وله تصانيف في الفن، ومن تصانيفه "التاريخ الكبير" و"صلته" و"ما روى الكبار عن الصغار" قال ابن القرضي: "وقد جمع حديثاً كثيراً، وكف بصره بعد قدومه من المشرق وسمع الناس منه كثيراً، وسمعت من ينسبه إلى الكذب، وسألت محمد بن أحمد بن يحيى القاضي عنه فقال لي: لم يكن كذاباً، ولكن كان ضعيف العقل"، وقال الذهبي: "ضعيف، وقيل: كان من المشبهة"، وتعقبه ابن حجر فقال: "هذا رجل كبير القدر ما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه وله تصانيف في الفن وكانت له رحلة لقي فيها الأكابر"، ولد سنة ٢٩٣هـ، وتوفي سنة ٣٥٣هـ. انظر: تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٢٨)، وميزان الاعتدال (٤/ ١١٢)، ولسان الميزان (٦/ ٣٥)

(٢) وذكر ابن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨/ ٣٣٥)، عند ترجمة محمد بن شذنخت النجيري، أن مسلمة قال فيه: "كتب عنه بعمان، وكان جائز الحديث، لا بأس به"، ولم أجد من ترجم له غير ابن قطلوبغا.

وبيان ذلك كما يلي:

أما القسم الأول: الرواة الموصوفون بـ "جائز الحديث"، مجرداً، وهو راوٍ واحد.

– إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل أبو هشام الصنعاني.

قال مسلمة بن قاسم: "جائز الحديث"^(١).

أقوال الأئمة:

قال أحمد بن سعد بن أبي مریم، عن يحيى بن معين: ثقة، والصحيفة التي يرويها عن وهب عن جابر

ليست بشيء إنما هو كتاب وقع إليهم، ولم يسمع وهب من جابر شيئاً.

وقال ابن الجنيد: "سألت يحيى عن إسماعيل بن عبد الكريم الصنعاني أبي هشام، فقال: «لم يكن به بأس».

وذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب "الثقات".

وقال النسائي: "ليس به بأس".

وقال ابن حجر: "صدوق".

وقال ابن القطان الفاسي: "لا يعرف".

توفي سنة عشر ومئتين، وروى له أبو داود، وابن ماجه في "التفسير"^(٢).

والخلاصة: أن الراوي صدوق حسن الحديث، وأما الصحيفة التي يرويها عن وهب وضعفها ابن معين،

فقد تعقبه المزي فذكر أن ابن خزيمة روى في صحيحه عن الذهلي عنه عن إبراهيم بن عقيل عن وهب قال هذا ما

سألت جابر بن عبد الله فذكر حديثاً، قال: "فهذا إسناد صحيح" ثم قال: "وفيه رد على من قال أنه لم يسمع من

جابر وصحيفة همام عن أبي هريرة مشهورة ووفاته قبل وفاة جابر فكيف يستنكر سماعه منه وكانا جميعاً في بلد

واحد".

ولكن الحافظ ابن حجر تعقب المزي فقال: "أما إمكان السماع فلا ريب فيه، ولكن هذا في همام فأما

أخوه وهب الذي وقع فيه البحث فلا ملازمة بينهما ولا يحسن الاعتراض على ابن معين بذلك الإسناد فإن

الظاهر أن ابن معين كان يغلط إسماعيل في هذه اللفظة عن وهب سألت جابر، أو الصواب عنده عن جابر -

والله أعلم -"، ثم تعقب قول ابن القطان الفاسي حين قال إن إسماعيل لا يُعرف، فقال: "فمردود عليه".

(١) حكى عنه في: بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤١٣)، وإكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٩٠)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣١٦).

(٢) الطبقات الكبرى (٦/ ٧٤)، وسؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٤٧)، والتاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٦٧)، والكنى والأسماء - للإمام مسلم (٢/ ٨٧٨)، والجرح والتعديل

لابن أبي حاتم (٢/ ١٨٧)، الثقات لابن حبان (٨/ ٩٤)، وتهذيب الكمال (٣/ ١٤١)، وبيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٤١٢)، والكاشف (١/ ٢٤٧)،

وتقريب التهذيب (ص: ١٠٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣١٦).

وعليه فإسماعيل صدوق حسن الحديث، وهذا المعنى قد يكون مراداً لمسلمة بن قاسم، وأن قوله فيه: "جائز الحديث"، يعني أنه في مرتبة: (صدوق) وهو التوسط في حاله، ويؤيده حكمه على الرواة الموصوفين به مع وصف آخر كما في القسم التالي.

القسم الثاني: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع بيان الاختلاف فيهم، وأنهم في مرتبة الاحتجاج بهم، وفيه راويان.

١ - هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، ويقال: الظفري، أبو الوليد الدمشقي.

قال مسلمة بن قاسم: "تكلم فيه، وهو جائز الحديث صدوق"^(١).
أقوال الأئمة:

قال معاوية بن صالح وإبراهيم بن الجنيد، عن يحيى بن معين: "ثقة".

وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: سمعت يحيى بن معين يقول: "هشام بن عمار كيس".

وقال العجلي: "ثقة"، وقال في موضع آخر: "صدوق".

وقال المروزي: "ذكر هشام بن عمار فقال أحمد: طياش خفيف".

وقال النسائي: "لا بأس به".

وقال أبو داود: "حدث هشام بأرجح من أربع مئة حديث ليس لها أصل مسندة كلها".

وقال الدارقطني: "صدوق، كبير المحل".

وقال عبدان بن أحمد الجواليقي، عن هشام بن عمار: ما أعدت خطبة منذ عشرين سنة، وقال في موضع

آخر: "ما كان في الدنيا مثله".

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: هشام ابن عمار لما كبر تغير فكل ما دفع إليه قرأه،

وكلما لقن تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه. وسئل أبي عنه، فقال: صدوق".

وقال أبو بكر المروزي: "ذكر أحمد بن حنبل هشام بن عمار، فقال: طياش خفيف".

وقال الذهبي: "المقرئ الحافظ خطيب دمشق وعالمها".

وقال ابن حجر: "صدوق مقرئ كبير فصار يتلقن فحديثه القديم أصح".

توفي سنة خمس وأربعين ومئتين وروى له البخاري، والأربعة^(٢).

(١) حكى عنه في: إكمال تهذيب الكمال (١٥٢ / ١٢)، والمنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (٨٥ / ٤)

(٢) الطبقات الكبرى (٣٢٨ / ٧)، وسؤالات ابن الجنيد (ص٣٩٧)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (ص١٠٣)، والتاريخ الكبير (١٩٩ / ٨)، والتقات

للعجلي (٣٣٢ / ٢)، ومشيخة النسائي (ص٦٣)، والجرح والتعديل (٦٦ / ٩)، والتقات لابن حبان (٢٣٣ / ٩)، من روى عنهم البخاري في الصحيح (ص: ٢١٧)

وتهذيب الكمال (٣٠ / ٢٤٢ - ٢٤٤)، والكاشف (٣٣٧ / ٢)، وتذكرة الحفاظ (٢٩ / ٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٧٣)، وتهذيب التهذيب (١١ / ٤٦).

والخلاصة: أنه قبل تغييره في رتبة الاحتجاج به، أما ما أنكر عليه فهي محمولة على أنها بعد تغييره وقبوله التلقين، وكذلك ما ذكر عنه أبو داود من أنه حدث بأحاديث لا أصل لها، إنما كانت بعد قبوله التلقين كما ذكر أبو داود نفسه كما في التهذيب، وأما أخذ الأجرة فكلام الأئمة فيه معلوم، وعليه فيقال فيه: صدوق تغير حفظه، فحديثه القديم أصح.

وأما حديثه في البخاري، فقد قال الحافظ ابن حجر: "لم يخرج عنه البخاري في صحيحه سوى حديثين أحدهما في البيوع... وهو عنده من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري، والثاني في مناقب أبي بكر... بمتابعة عبد الله بن العلاء بن زبر عن بسر بن عبيد الله بهذا الإسناد وعلق عنه في الأشربة حديثاً في تحريم المعازف وهذا جميع ماله في كتابه مما تبين لي أنه احتج به والله أعلم"^(١).

وقد أشار مسلمة بن قاسم إلى ما قيل فيه، بقوله: "تكلم فيه"، ثم خلاص إلى أنه صدوق، وهذا أحد معانيه معنى جائز الحديث عنده.

٢- عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المهري أبو محمد المصري.

قال مسلمة بن قاسم: "كُتبت عنه وسمعت بعض أهل العلم يضعفونه وبعضهم يقوونه وهو عندي جائز الحديث لا بأس به ولم أر أحداً تركه"^(٢).

أقوال الأئمة:

أبو سعيد بن يونس وقال روى عن سملة بن شبيب والحارث بن مسكين وأبي طاهر بن السرح وغيرهم وكان ثقة صحيح السماع.

وقال الذهبي: "الشيخ الإمام المحدث الثقة الصادق، كان أسند من بقي، وقد قارب التسعين، وكان أبوه وجده ضعفاء علماء، وما علمت في عبد الرحمن جرحاً"، وقال أيضاً: "ثقة، كان ينسخ للناس".
توفي سنة ست وعشرين وثلاث مائة^(٣).

والخلاصة: أنه صدوق في أقل أحواله؛ ولم أجد من جرحه، وقد نبّه عليه الذهبي، إلا ما حكاه مسلمة بن قاسم عن بعضهم في تضعيفه؛ وهو مثبت فيقد على من نفى العلم بعدم الجرح؛ لذا توسط مسلمة بن قاسم في حاله فقال فيه: لا بأس به، ولا يمكن أن يكون مراده التوثيق؛ مع علمه بأن بعضهم ضعفه، ولكن لم يصل إلى حد الترك؛ لذا قال: وكتب عنه.

(١) فتح الباري لابن حجر (١/٤٤٨).

(٢) حكى عنه في: لسان الميزان (٣/٤٠٣)، والتفقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦/٢٢٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/٢٣٩)، وتاريخ الإسلام (٧/٥٢٤)، وإرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص ٣٥٠).

القسم الثالث: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث"، مع بيان الاختلاف فيهم، ولم يتركوا فيكتب حديثهم للاعتبار، وفيه راويان.

١- الهيثم بن سهل بن عبد الله بن بحر بن مستنير بن مدرك، أبو بشر التستري

قال مسلمة بن قاسم: "كتب الناس عنه وهو جائز الحديث"، قال مسلمة-أيضاً-: "وسمعت ابن الأعرابي يقول لما كتبت عن الهيثم هذا لم أجترىء أن أحدث عنه لعلو إسناده وخشيت أن أحدث حتى حدث أصحابنا عنه فلما رأيتهم حدثوا عنه ولم ينكر عليهم حدثت عنه"^(١)
أقوال الأئمة:

قال الدارقطني: "الهيثم بن سهل كان ضعيفاً".

وقال ابن عبد الهادي: "ضعيف".

وقال الذهبي: "محدث لئب عالي الإسناد".

توفي بعد ستين ومائتين^(٢).

والخلاصة: أن الأكثرين على ضعفه، ولكن لم يصل إلى حدّ يترك بدليل قول ابن الأعرابي: "حدثوا عنه، ولم ينكر عليهم"، ولم أجد من عدّله قبل مسلمة بن قاسم بقوله: "كتب الناس عنه وهو جائز الحديث"، ولعله استأنس بما قاله ابن الأعرابي أنه وجدهم يحدثون عنه ولم ينكر عليهم، فحدث عنه؛ لذا كتب عنه مسلمة بن قاسم فهو ممن يكتب عنه للاعتبار، والله أعلم.

٢- يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، أبو الحسن العسقلاني المعروف بابن حجر.

ذكره مسلمة بن قاسم في الصلة وذكر له جماعة من الشيوخ ثم قال: "كتبت عنه، واختلف فيه أهل الحديث فبعضهم يضعفه وبعضهم يوثقه ورأيتهم يكتبون عنه، فكتبت عنه وهو عندي صالح جائز الحديث"^(٣).
أقوال الأئمة:

قال الذهبي: "كذاب فإنه قال: حدثنا حميد ابن زنجويه، حدثنا يحيى بن بكير، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر - مرفوعاً: «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا...»^(٤)، وهكذا فليكن الوضع".

(١) حكي عنه في: لسان الميزان (٨/ ٣٥٧).

(٢) علل الدارقطني (٢/ ٤٠)، تاريخ بغداد (١٦/ ٩٢)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/ ١٧٩)، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣/ ٥٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ١٥٨).

(٣) حكي عنه في: لسان الميزان (٦/ ٣٠٤)، وتبصير المنتبه بتحريр المشتبه (١/ ٤١٤).

(٤) أخرجه النسوي في الأربعمائة للنسوي (ص ٨٦): رقم: (٤١) من حديث أنس-رضي الله عنه-، وأخرجه أبو بكر الدينوري في المجالسة (٧/ ١٦٤) رقم: (٣٠٧٠)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٥٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان (٣/ ٢٣٩) رقم: (١٥٩٦) من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه-، وذكر الدارقطني الاختلاف في العلل (٦/ ٣٣): "وكلها ضعاف، ولا يثبت منها شيء"، وقال ابن حجر في التلخيص (٣/ ٢٠٧): "وروي من رواية ثلاثة عشر من الصحابة أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية وبين ضعفها كلها"، وانظر: العلل المتناهية (١/ ١١٤).

وذكر له الحافظ ابن حجر حديثاً في فضل بيت المقدس، ثم قال: "وهذا من أباطيل يعقوب"، ثم ذكر له حكاية وقال: "يشبه أن يكون من وضعه"، وقال أيضاً: "وقد عمر عمراً طويلاً، وكان كثير الحديث والشيخ والغرائب".

توفي بعد العشرين وثلاث ومائة^(١).

والخلاصة: أن الأئمة ذكروا له أحاديث موضوعة، منهم الذهبي، وابن حجر، والسيوطي، إلا أن الحافظ ابن حجر ذكر أن مسلمة بن قاسم كتب عنه وذكر الاختلاف فيه، ووجد الناس يكتبون عنه فهو عنده صالح الحديث، والكلام عن يعقوب هذا عزيز، ولم أجد غير ما تقدم وأول من ذكر تكذيبه الذهبي، وتبعه آخرون؛ ولعل مسلمة بن قاسم قد اطلع على ما قيل في الراوي، مع علمه بالاختلاف فيه، فترجح لديه جواز حديثه، ولكن هذا يناسب فيمن اختلف فيه - كما في الراوي السابق -، ولم يصل إلى حدّ الترك، فأما وقد وصفه الأئمة بالكذب، ورووا له أحاديث موضوعة، فلا أقل من أن يكون متروك الحديث، وهو عند مسلمة بن قاسم لم يترك، فيكتب حديثه، وهذا من قبيل الاجتهاد والاختلاف بين الأئمة، والله أعلم.

ثالثاً: الخلاصة:

أن مسلمة بن قاسم، وقد وصف خمسة رواه بجائز الحديث:

- فوصف به إسماعيل بن عبد الكريم، ولم يقرب به شيئاً يفسر معناه عنده، ولكن بمقارنته بأقوال الأئمة، لعله يريد به أنه صدوق حسن الحديث.

- وقد وصف به أيضاً أربعة رواة وأشار إلى الاختلاف فيه، ولكن اثنان منهم أراد به تعديلهما والاحتجاج بهما، وهما كالقسم السابق في درجة صدوق، وهذا في: هشام بن عمار، وعبد الرحمن بن أحمد المصري، فقد ذكر أنه تكلم في الأول، ونفي علمه بالترك في الثاني، ثم ترجح لديه أنهما في مرتبة صدوق، ويحتج بهما، وهذا هو الظاهر فيهما إلا أن هشام بن عمار تغير فبعد تغيره لا يحتج به.

- ووصف اثنان بـ"جائز الحديث"، مع الإشارة إلى الاختلاف فيهما، ولكن ترجح لديه أنهما لم يتركا فيكتب حديثهما للاعتبار، وهذا في الهيثم بن سهل، ولكن قد ضعفه الأكثرون، ويمكن أن يكون قولهم قريباً من قول مسلمة، من أنه ضعيف، ولكن لم يصل إلى حد الترك فيقبل حديثه في المتابعات والشواهد، وأما الآخر: يعقوب بن إسحاق، فهو عند المسلمة بن قاسم ممن يكتب حديثه ولم يترك، ولكن قد وصفه الذهبي بالكذب، ورووا له أحاديث موضوعة، فلا أقل من أن يكون متروك الحديث، وهذا لا يناقض المعنى المراد عند مسلمة؛ إذا هو من قبيل الاجتهاد، وإن كان خلاف قول الأكثرين.

(١) ميزان الاعتدال (٤ / ٤٤٩)، وذيل ديوان الضعفاء (ص ٧٧)، ولسان الميزان (٦ / ٣٠٤)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١ / ٤١٤)، والمحاضرات والمحاورات (ص:

٢- الإمام (يحيى بن معين) (ت: ٢٣٣هـ)^(١).

أولاً: الرواة الموصوفون بـ "جائز الحديث" عند الإمام يحيى بن معين.

وصف ابن معين (٣) رواة، بـ "جائز الحديث"، كما سيأتي في التحليل.

ثانياً: التحليل والمقارنة:

وصف يحيى بن معين ثلاثة رواة بـ "جائز الحديث"، وله طريقتان في ذلك، يمكن بياهما في القسمين

التاليين:

القسم الأول: راويان وصفهما بـ "جائز الحديث"، مع لفظ يريد به التوثيق.

القسم الثاني: راوٍ وصفه بـ "جائز الحديث"، واختلف قول ابن معين فيه.

وبيان ذلك كما يلي:

أما القسم الأول: راويان وصفهما بـ "جائز الحديث"، مع لفظ يريد به التوثيق.

١- **عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر الكلابي أبو سهل.**

قال ابن معين: "ثقة صدوق مأمون مقنع جائز الحديث، هو والله أوثق من يزيد بن هارون، أفيزيد ليس

ثقة؟! بلى والله انه لثقة وإن عباداً لأوثق منه"^(٢).

أقوال الأئمة:

وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم، والبخاري.

وقال أحمد: "حديثه عن بن أبي عروبة مضطرب"، وقال الفضل بن زياد عن أحمد: "كان يشبه أصحاب

الحديث".

وقال الحسن بن عرفة: "سألني وكيع عنه أتحدث عنه فقلت نعم قال ليس عندكم أحد يشبهه".

وقال ابن خراش: "صدوق".

وقال ابن سعد: "كان يتشيع فأخذه هارون فحبسه ثم خلى عنه فأقام ببغداد".

وقال ابن حجر: "ثقة".

توفي سنة خمس وثمانين ومائة، روى له الجماعة^(١).

(١) هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري الغطفاني، أبو زكريا البغدادي، روى عن: إسماعيل بن علية، وابن عيينة، روى عنه: البخاري،

ومسلم، وغيرهما، روى عنه: أحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وغيرهما، ثقة حافظ إمام الجرح والتعديل، وقال ابن المديني: "لا نعلم أحداً من لدن آدم كتب من

الحديث ما كتب ابن معين"، وقال الذهبي: "الحافظ إمام المحدثين"، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل"، توفي سنة ٢٣٣هـ، روى له الجماعة. انظر:

التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٢٧٨)، والإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليبي (٢/ ٥٩٥)، وتاريخ بغداد (١٦/ ٢٦٣)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٥٤٣)، والكاشف

(٢/ ٣٧٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٩٧).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١٠٤).

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

والخلاصة أنه ثقة، وفي حديثه عن ابن أبي عروبة اضطراب، ونلاحظ ثناء ابن معين عليه وتوثيقه إياه فوصف الصدق والمقنع وجواز حديثه، ثم أكد توثيقه بتفضيله على يزيد بن هارون مع أنه يزيداً ثقة، فدل على أن مراد ابن معين بقوله: "جائز الحديث" التوثيق، بل أعلى من التوثيق المجرد.

وأما قول الأثرم: "عن أحمد مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة"، فقد قال الحافظ ابن حجر: "قلت لم يخرج له البخاري من روايته عن سعيد شيئاً واحتج به هو والباقون"^(٢)، وكذا مسلم.

٢- الوضاح بن عبد الله الإشكري، أبو عوانة الواسطي البزاز، مولى يزيد بن عطاء.

قال ابن معين: "حديثه جائز"، وقال: "كان عبد يزيد بن عطاء، وحديث أبي عوانة جائز، وحديث يزيد بن عطاء ضعيف" ثبت أبو عوانة وسقط مولاه يزيد^(٣).

أقوال الأئمة:

ووثقه ابن سعد، والعجلي، وعفان بن مسلم، والدارقطني، وغيرهم.

وسئل أحمد بن حنبل: "أبو عوانة أثبت أم شريك؟ قال: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه فرما وهم".

وقال أبو زرعة: "ثقة إذا حدث من كتابه".

وقال أبو حاتم: "كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة".

وقال الذهبي: "ثقة متقن لكتابه"، وقال أيضاً: "من أركان الحديث حجة مجمع على ثقته كتابه متقن بالمرّة".

وله أوهام تجانب إخراجها الشيخان".

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت".

توفي سنة ست وسبعين ومائة، روى له الجماعة^(٤).

والخلاصة أن أبا عوانة ثقة، وإذا حدث من غير كتابه يخطئ، وقول ابن معين فيه: "جائز الحديث"، يريد

التوثيق؛ ويدل عليه أنه ذكره في مقابلة مولاه يزيد، فقد ضعف يزيد بن عطاء، ووثق عبده أبا عوانة، وقد وثقه ابن

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٣٨)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٥٤٢)، والتاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٤١)، وتاريخ واسط (ص: ١٣٩)، والتقات للعجلي (٢/ ١٧)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٨٣)، والتقات لابن حبان (٧/ ١٦٢)، والجامع في الجرح والتعديل (١/ ٤٣٤)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٣٩٩)، وتهذيب الكمال (١٤/ ١٤١)، والكاشف (١/ ٥٣١)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٩٠)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٩٩).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤١٢).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٤٠)، وتاريخ بغداد (١٥/ ٦٣٨).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٢١١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ١٦٦)، والضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣/ ٩٤٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٨١)، والتقات للعجلي (ص: ٤٦٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٤٠)، والجامع في الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٩)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٤٤١) وتذكرة الحفاظ (١/ ١٧٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٣٤)، والكاشف (٢/ ٣٤٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٨٠).

معين مطلقاً وفضّله على جرير وإسرائيل وساوى بينه وبين زهير بن معاوية^(١)، ولذا قال الحافظ ابن حجر - بعد أن ذكر الأقوال -: "قلت: اعتمده الأئمة كلهم"^(٢).

القسم الثاني: راوٍ وصفه بـ "جائر الحديث"، واختلف قول ابن معين فيه.

- قابوس بن أبي ظبيان الجني الكوفي.

اختلف فيه قول ابن معين: فقال ابن أبي مريم، سمعت يحيى بن معين يقول قابوس بن أبي ظبيان: ثقة جائر الحديث، إلا أن بن أبي ليلى جلده الحد، وقال عبد الله بن أحمد: "سألت يحيى بن معين، عن قابوس بن أبي ظبيان فقال ضعيف الحديث قال وسألت أبي عنه فقال روى الناس عنه"^(٣).

أقوال الأئمة:

قال عبد الله: سألت أبي عن قابوس بن أبي ظبيان، قال: "ليس هو بذاك وروى الناس عنه"، وقال: "سئل جرير عن شيء من أحاديث قابوس فقال: نفق قابوس نفق".

وقال العجلي: "لا بأس به".

وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث لين يكتب حديثه ولا يحتج به".

وقال الكعبي: "يكتب حديثه ولا يحتج به".

وقال ابن المديني: "كان قابوس بن أبي ظبيان ضعيفاً في الحديث".

وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ يتفرد عن أبيه بما لا أصل له ربما رفع المراسيل وأسند الموقوف كان

يحيى بن معين شديد الحمل عليه".

وقال ابن عدي: "وأحاديثه متقاربة وأرجو انه لا بأس به".

وقال ابن شاهين: "ليس به بأس".

وقال النسائي: "ليس بالقوي، ضعيف".

وقال الدارقطني: "ضعيف لا يترك".

وقال الذهبي: "لين".

وقال ابن حجر: "فيه لين".

توفي سنة تسع وعشرين ومائة، روى له البخاري في "الأدب"، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(١).

(١) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١١٤) وما بعدها.

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٥٠).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٧٤)، (٤/ ٢١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٧٢)، وتهذيب الكمال (٨/ ١٧١).

والخلاصة: أن قابوس بن أبي ضبيان اختلف فيه الأئمة، واختلف فيه قول ابن معين - كما تقدم -، وقد نقل ابن شاهين الاختلاف عن ابن معين، ثم قال: "وهذا الخلاف في قابوس يوجب إمضاء حديثه؛ لأن أحداً لم يطعن عليه ولم يبين، وقول جرير: "نفق قابوس" ليس يوجب الذم لعله قال ذلك لسرعة موته وسؤال الناس حديثه، فيحتمل أن يكون هذا يدل على فضله ويحيى فقد وثقه وحديثه قريب".

قلت: قوله: "لأن أحداً لم يطعن عليه ولم يبين"، مردود فقد ضعفه جماعة منهم ابن معين نفسه، كما في رواية عبد الله بن أحمد، وضعفه ابن سعد والنسائي، وابن حبان وغيرهم، ومن كان هذا حاله فلا يقال فيه: "حديثه قريب"، والظاهر في قابوس وجمعاً بين الأقوال والأعدل فيه هو ما ذكره الحافظ ابن حجر أن: "فيه لين"، ولكن لم يصل إلى حدّ الترك؛ ولذا قال أبو حاتم الرازي: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال الدارقطني: "ضعيف، ولكن لا يترك"، فلا يحتج بما انفرد به.

وعليه فقول ابن معين في قابوس: "جائز الحديث"، لا يعني به التوثيق كما تقدم في عباد بن العوام، وأبي عوانة؛ بدليل أنه وثقه واستثنى ما حدث له من الجلد، فكان أحد أسباب إنزاله عن مرتبة الثقات، ولكن ليس إلى حدّ الترك، وتحمل رواية الضعف على هذا، وبذلك يجمع بين أقوال ابن معين.

ثالثاً: الخلاصة:

- من خلال ما تقدم فإن ابن معين لم يستخدم مصطلح: "جائز الحديث" إلا في ثلاثة رواة، ومع ذلك يتضح أن مراده بقوله: "جائز الحديث"، التوثيق، بل زيادة على التوثيق، كما في قوله عن عباد بن العوام، فقد ذكر أنه أوثق من يزيد بن هارون، مع أن يزيداً قال عنه ثقة، فيقتضي أن عباداً أعلى من رتبة وهو موصوف بجائز الحديث، وكذا أراد به في أبي عوانة.

- وأما الثالث: قابوس بن أبي ضبيان، فقد اختلف فيه قول ابن معين، ففي رواية وصفه بالثقة، مع جائز الحديث، وكاد هذا أن يكون كالراويين في القسم الأول؛ إلا أنه استثنى ما ذكر عنه من الجلد، وهذا يعني إنزاله عن مرتبة الثقات، ويدل عليه رواية عبد الله بن أحمد عن ابن معين أنه ضعفه مطلقاً، ولكن جمعاً بين أقوال ابن معين، ومقارنة بأقوال الأئمة، فقابوس: "فيه لين"، ولكنه لم يصل إلى حدّ الترك.

(١) الثقات للعجلي (٢/ ٢٠٩)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٨٨)، وقبول الأخبار ومعرفة الرجال (٢/ ٣٠٩)، وذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص: ٨٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٤٥)، والمجروحين لابن حبان (٢/ ٢١٦)، والكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٧٦)، وتاريخ أسماء الثقات (ص: ١٩٢)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٣٢٧)، والمجرد (ص: ١٦٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٤٩)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٠٦).

٣- الإمام (أبو داود السجستاني) (ت: ٢٧٥هـ)^(١).

أولاً: الرواة الموصوفون بـ"جائز الحديث" عند الإمام أبي داود السجستاني. وصف أبو داود (٣) رواة، بـ"جائز الحديث"، كما سيأتي في التحليل. ثانياً: التحليل والمقارنة:

وصف أبو داود ثلاثة رواة بـ"جائز الحديث"، وله طريقتان في ذلك، يمكن بيانهما في القسمين التاليين: **القسم الأول:** راوٍ وصفه بـ"جائز الحديث"، وهو عند الجمهور ثقة. **القسم الثاني:** راويان وصفهما بـ"جائز الحديث"، وهما ضعيفان ولكن يعتبر بحديثهما. **وبيان ذلك كما يلي:**

أما القسم الأول: راوٍ وصفه بـ"جائز الحديث"، وهو عند الجمهور ثقة.

- **بكير بن الأخنس السدوسي، ويُقال: الليثي، الكوفي.**

قال الآجري: "سألت أبا داود عن بكير بن الأخنس فقال: "شيخ جائز الحديث"^(٢). أقوال الأئمة:

قال البخاري في "التاريخ": بكير بن الأخنس ويقال بن فيروز روى عنه أبو عوانة وأما ابن أبي حاتم ففرق بينهما، وقال أبو حاتم: "هو قديم ما روى عنه شعبة ولا الثوري، فلا أدري كيف روى عنه أبو عوانة ولا أين لقيه. وثقة ابن معين وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والعجلي. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن سعد: "روى عن الصحابة، وهو قليل الحديث".

وقال أبو داود: قلت لأحمد: بكير بن الأخنس كيف حديثه؟ قال: ثقة".

وقال الحافظان الذهبي وابن حجر: "ثقة".

وقال ابن عبد البر: "وليس بحجة فيما ينفرد به".

أخرج حديثه في الصحيح أبو بكر بن خزيمة، وأبو عوانة، وابن حبان، وابن الجارود، والدارمي، والحاكم أبو

عبد الله في مستدركه، وروى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه^(١).

(١) هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران السجستاني أبو داود، وعد في أصحاب الإمام أحمد من جملة الفقهاء، كان أحد أئمة الدنيا فقها وعلمًا وحفظًا ونسكا وورعا وإتقانًا ممن جمع وصف، وكتب عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والمصريين، والجزيريين، مات سنة ٢٧٥ هـ، من مؤلفاته: السنن ويقال: إنه صنّفه وعرضه على أحمد. انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك (١/١٤٢)، وطبقات علماء الحديث (٢/٢٩٠)، وتهذيب الكمال للمزي (١١/٣٥٦). وفيات الأعيان لابن خلكان (٢/٤٠٤) وتذكرة الحفاظ (٢/١٢٧).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٣/٢٦)، وتهذيب التهذيب (١/٤٨٩)، وبذل المجهود في حل سنن أبي داود (٥/٤٤٠).

والخلاصة: أنه ثقة، فقد وثقه جمع من أهل العلم، ولم يتكلم فيه أحد إلا ابن عبد البر من أنه لا يقبل تفرده، وقد تعقبه العراقي فقال: "لم أر أحدا تكلم فيه بضعف وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي بقولهم ثقة وذكره ابن حبان في الثقات" (٢).

وعليه فقول أبي داود فيه: "جائز الحديث"، يريد به التوثيق موافقاً لما رواه الجمهور عن بكير بن الأحنس، وأما قوله فيه: "شيخ": وإنما يدل على أن من اتصف بها يكتب حديثه وينظر فيه، فقد ذكر ابن أبي حاتم في ألفاظ التعديل أنه: إذا قيل "شيخ"، فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية - أي ممن يكتب حديثه وينظر فيه - (٣).

وقال ابن القطان الفاسي: "وسئل عنه - أي عن طالب بن حجر - الرازيان - أي أبو زرعة وأبو حاتم - فقالوا: شيخ، يعينان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية" (٤).

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة العباس بن الفضل العدني الذي قال عنه أبو حاتم "شيخ": "فقوله هو شيخ ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، وبالأستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة ومن ذلك قوله - أي قول أبي حاتم -: يكتب حديثه، أي ليس هو بحجة" (٥).

وقال ابن رجب الحنبلي: "الشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عنمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره" (٦).

وعليه فقول أبي داود السجستاني: "شيخ"، مع قوله: "جائز الحديث" ليست بزيادة في التوثيق ولا في التضعيف، وإنما تدل على أنه يكتب حديثه وينظر فيه، وقد رأينا أنه ثقة عند الأكثرين، ولكنه أدنى من طبقة الأئمة والحفاظ الثقات الأثبات؛ لما قاله ابن رجب من تفاوت مراتب الثقات.

وأما القسم الثاني: راويان وصفهما بـ "جائز الحديث"، وهما ضعيفان ولكن يعتبر بحديثهما.

١ - المنهال بن خليفة العجلي، أبو قدامة الكوفي.

قال الآجري: "سألت أبا داود عن المنهال بن خليفة قال: "جائز الحديث" (٧).

(١) الطبقات الكبرى (٦ / ٣١٠)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص ٣٠٣)، والضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣ / ٨٥١)، والتاريخ الكبير للبخاري (٢ / ١١٢)، والثقات للعجلي (١ / ٢٥٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٤٠١)، والثقات لابن حبان (٦ / ١٠٦)، والجامع في الجرح والتعديل (١ / ١١٠)، والتمهيد (١٥ / ٢٧٣)، ورجال صحيح مسلم (١ / ٩٣)، وتهذيب الكمال (٤ / ٢٣٥)، والكاشف (١ / ٢٧٥)، وتقريب التهذيب (ص: ١٢٧).

(٢) ذيل ميزان الاعتدال (ص ٦٥).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٣٧).

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤ / ١٠٨).

(٥) ميزان الاعتدال (٢ / ٣٨٥).

(٦) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٥٨).

(٧) تهذيب الكمال (٢٨ / ٥٦٧)، والجامع في الجرح والتعديل (٣ / ١٧٤)، وميزان الاعتدال (٤ / ١٩١).

أقوال الأئمة:

قال البزار: "ثقة".

وقال ابن معين، وأبو القاسم الكعبي: "ضعيف الحديث".

وقال أبو حاتم: "صالح يكتب حديثه".

وقال أبو بشر الدولابي: "ليس بالقوي".

وقال البخاري: "فيه نظر"، وقال في موضع آخر: "حديثه منكر".

وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال في موضع آخر: "ضعيف".

وقال ابن حبان: "كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يجوز الاحتجاج به".

وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت اسمع أصحابنا يضعفونه.

وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالقوي عندهم".

وقال ابن حجر "ضعيف"، وقال أيضاً: "وأخرج له بن خزيمة في صحيحه وأخرج له حديثاً عن ثابت عن

أنس تفرد به".

روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(١).

والخلاصة أن الجمهور على تضعيفه، وذكروا سببه أنه ينفرد بالمناكير، ولم أقف على من وثقه غير البزار،

وقال فيه أبو حاتم: "صالح يكتب حديثه"، ولعل أبا داود يريد بقوله: "جائز الحديث"، بأنه ممن يعتبر بحديثه، ولم

يوجب الترك؛ لذا أخرج له ابن خزيمة في صحيحه، ويمكن حمل من ضعفه على هذا.

٢- يحيى بن سعيد العطار الأنصاري أبو زكريا الشامي الحمصي.

قال المزني، قال أبو داود عنه: "جائز الحديث"^(٢).

أقوال الأئمة:

قال ابن أبي عاصم: حدثنا محمد بن مصفى، حدثنا يحيى بن سعيد العطار: ثقة، فذكره.

وقال محمد بن عون: "سمعت يحيى بن معين يضعفه، وذكر أنه خرج كتبه وأنه روى أحاديث منكرة".

وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: "ليس بشيء".

وقال الجوزجاني والعقيلي: "منكر الحديث".

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٥٧٧)، وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ٢١٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٥٧)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٨)، وقبول الأخبار ومعرفة الرجال (٢/ ٣٢٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٢٣٧)، والمجروحين لابن حبان (٣/ ٣٠)،

والكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤٠)، والجامع في الجرح والتعديل (٣/ ١٧٤)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٥٦٦)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣١٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٤٧).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣١/ ٣٤٥)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٧٩).

وقال ابن خزيمة: "لا يحتج بحديثه".

وقال مسلمة بن قاسم، والدارقطني: "ضعيف"، وقال الدارقطني-أيضاً: "شيخ لين".

وقال ابن عدى: "له مصنف في حفظ اللسان، وفيه أحاديث لا يتابع عليها، وهو بين الضعف".

وقال ابن حبان: "يروى الموضوعات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به".

وقال الساجي: "عنده مناكير".

وقال الذهبي: "وثقه ابن مصفى وحده، وضعفه ابن معين والدارقطني وغيرهما".

وقال ابن حجر: "ضعيف".

والخلاصة: أن الجمهور على ضعفه، ولم يوثقه غير محمد بن مصفى وحده- كما ذكر الذهبي-، وهو

تلميذه، وسبب تضعيفه أن له مناكير لا يتابع عليها، وعليه فقول أبي داود فيه: "جائز الحديث" قد يريد به أنه

ضعيف، ولم يصل إلى حد الترك-أيضاً-، ولكن يتعبر بحديثه في المتابعات والشواهد^(١).

ثالثاً: الخلاصة:

- أن أبا دواد السجستاني وصف ثلاثة رواة بجائز الحديث، أحدهم وثقه الجمهور، وهو بكير بن

الأخنس، ولم يتكلم فيه أحد من أهل العلم إلا ابن عبد البر، وقد تعقب بتوثيق الأئمة له، وقد أخرج حديثه في

الصحيح مسلم، وأبو بكر بن خزيمة، وأبو عوانة، وابن حبان، وابن الجارود، والدارمي وغيرهم، وعليه فقول أبي

داود فيه: "شيخ جائز الحديث"، يريد به التوثيق؛ كما ذهب إليه الجمهور، ولم يرد به التضعيف؛ إذ لم يؤثر أن

أحداً تكلم فيه غير ابن عبد البر.

- وأما الراويان الآخران، فقد وصفهما بـ"جائز الحديث"، ولكنهما ضعيفان، فالمنهال بن خليفة ضعفه

الجمهور، لأنه ينفرد بالمناكير، ولم أقف على من وثقه غير البزار، وقول أبي حاتم فيه: "صالح يكتب حديثه"؛ وكذا

يحيى بن سعيد العطار، فلم يوثقه غير تلميذه محمد بن مصفى وحده؛ لذا حمل قوله أبي داود فيهما على أنه يريد

به الضعف ولكن لم يتركاً فيكتب حديثهما للاعتبار، والله أعلم.

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢٧٧ / ٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤٠٣ / ٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٢ / ٩)، المجروحين لابن حبان (١٢٣ / ٣)، والكامل

في ضعفاء الرجال (١٦ / ٩)، وتعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص ١٠٥)، وتهذيب الكمال (٣١ / ٣٤٣)، تاريخ الإسلام (٤ / ١٢٥٠)، وتهذيب

التهذيب (١١ / ٢٢١)، وتقريب التهذيب (ص ٥٩١).

المطلب الثالث: المقلون من استخدام مصطلح: "جائز الحديث" ولهم موضع واحد.

في هذا الفرع استخدم الأئمة مصطلح "جائز الحديث"، ولكني لم أقف لهم إلا على موضع واحد، وهم:

١- الإمام (محمد بن إسحاق) (ت: ١٥٠هـ)^(١).

وصف ابن إسحاق راوياً واحداً بـ"جائز الحديث"، وهو:

- داود بن الحصين القرشي الأموي، المدني، أبو سليمان المدني، مولى عمرو بن عثمان.

قال ابن إسحاق: "جائز الحديث"^(٢)، وقال مرة: "حدثني داود بن الحصين وكان ثقة"^(٣).

أقوال الأئمة:

وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي.

وقال أحمد بن صالح: "هو أهل الثقة والصدق".

وقال النسائي: "ليس به بأس".

وقال ابن عدي: "صالح الحديث إذا روى عنه ثقة".

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ولولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه".

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يذهب مذهب الشراة أي: يقصد الخوارج، وكل من ترك حديثه

على الإطلاق وهم؛ لأنه لم يكن بداعية".

وقال علي بن المديني: "ما روى عن عكرمة فمنكر".

وقال أبو داود: "أحاديثه عن شيوخه مستقيمة، وأحاديثه عن عكرمة مناكير".

وقال بن عيينة: "كنا نتقي حديثه".

وقال أبو زرعة: "لين".

وقال الساجي: "منكر الحديث متهم برأي الخوارج".

وقال الذهبي: "ثقة مشهور له غرائب تستنكر"، وقال مرة: "وهو صدوق له غرائب تنكر عليه".

وقال ابن حجر: "ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج".

توفي سنة خمس وثلاثين ومائة^(١).

(١) هو: محمد بن إسحاق بن يسار مولى عبد الله بن قيس كنيته أبو بكر ممن عنى بعلم السنن وواظب على تعاهد العلم وكثرت عنايته فيه وجمعه له على الصدق والانتقان،

وكان من أحسن الناس سيقاً للأخبار وأحفظهم لموتها، من أقدم مؤرخي العرب، له السيرة النبوية، هذبها ابن هشام، ولد سنة: ٨٠ هـ، ومات ببغداد سنة ١٥٠ هـ، انظر:

الطبقات الكبرى (٧/ ٣٢١)، ومشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٢٢)، وتاريخ بغداد (٧/ ٢)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣)، وطبقات النسابين (ص: ٣٣).

(٢) التمهيد (٢/ ٣١٠).

(٣) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢/ ٢٨٦)، وإكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٤٦).

والخلاصة: أنه ثقة إلا في عكرمة؛ لكثرة من ضعفه فيه ولم يذكر سبب ذلك، وتفرد بأحاديث لا يضر بثقته، وما ذكر من مذهب غير مؤثر؛ لأنه لم يكن داعية كما صرح به ابن حبان، ويحمل من ضعفه على هذا. وعليه فقول ابن إسحاق فيه: "جائز الحديث"، يريد به التوثيق، ويدل عليه ما رواه ابن أبي خيثمة قال حدثني أبي، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني داود بن الحصين مولى عمرو بن عثمان وكان ثقة^(٢)، وهذا صريح من أن ابن إسحاق قد وثق شيخه داود بن الحصين، وأن قوله: "جائز الحديث" تعني التوثيق، إلا أن ظاهر كلامه الإطلاق، وينبغي تقييده بما إذا كان عن غير عكرمة؛ فقد تقدم أنه يروي عنه المناكير كما تقدم عن ابن المديني وأبي داود وغيرهما.

٢- الإمام (محمد بن عبد الله بن نمير) (ت: ٢٣٤هـ)^(٣).

وصف ابن نمير راوياً واحداً بـ"جائز الحديث"، وهو:

- الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي

قال ابن نمير: "لا بأس به جائز الحديث"^(٤).

وقد تقدم أن العجلي قد قال في الضحاك بن عثمان، كقول ابن نمير^(٥)، وأنه توسط فيه، فهو عنده بمرتبة الصدوق، وكذا هو عند ابن نمير، فقد قرنه بقوله: "لا بأس به"، وهي من ألفاظ التوسط، ولكن هذا لا تعني التوثيق، فألفاظ التعديل متفاوتة كما هو معلوم^(٦)، وعليه فكلام العجلي وابن نمير لا شك أنه أدنى ممن صرح بتوثيقه وإتقانه، وكذا أرفع ممن ضعفه وهو وسط عندهما في مرتبة الصدوق، والله أعلم.

٣- الإمام (أحمد بن حنبل) (ت: ٢٤١هـ)^(٧): وصف أحمد راوياً واحداً بـ"جائز الحديث"، وهو:

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٤١٤)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص١٠٧)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١٩٤)، والضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣/ ٨٠٥)، والتاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٣١)، والضعفاء الكبير للعجلي (١/ ٣٤٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٠٨)، والثقات لابن حبان (٦/ ٢٨٤)، وتعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص٩٤)، والجامع في الجرح والتعديل (١/ ٢٢٢)، وتهذيب الكمال (٨/ ٣٧٩)، والكاشف (١/ ٣٧٩)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٦٤٠)، ومن تكلم فيه وهو موثق ت أمرير (ص: ٧٦)، وتقريب التهذيب (ص: ١٩٨).

(٢) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢/ ٢٨٦).

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني الخارفي، أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن: عبده بن سليمان، ومحمد بن أبي عبيدة، روى عنه: البخاري ومسلم، وأبو داود. ثقة حافظ، قال الذهبي: "الحافظ... قال أبو إسماعيل الترمذي: كان أحمد بن حنبل يعظم بن نمير تعظيماً عجبياً، وقال أحمد بن صالح ما رأيت بالعراق مثله ومثل أحمد"، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ فاضل"، توفي سنة ٢٣٤هـ، روى له الجماعة. انظر: الطبقات الكبرى (٦/ ٤١٣)، والتاريخ الكبير (١/ ١٤٤)، والثقات للعجلي (٢/ ٢٤٣)، والجرح والتعديل (٧/ ٣٠٧)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٥٦٦)، والكاشف (٢/ ١٩١)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢٥١)، تقريب التهذيب (ص: ٤٩٠).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/ ٤٤٧)، والتحففة اللطيفة (١/ ٤٦٤)، والمداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي (٢/ ٧١).

(٥) انظر قوله (ص: ١٤).

(٦) المنهل الروي (ص: ٦٥).

(٧) هو: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حبان، أبو عبد الله، الذهلي الشيباني، المروري الأصل ثم البغدادي، كان إمام المحدثين في عصره الحافظ الحجة، صاحب المذهب، وإليه تنسب الحنابلة، وكان من أصحاب الإمام الشافعي وخواصه، ولم يزل مصاحبه إلى أن ارتحل الشافعي إلى مصر، روى عن: هشيم، وإبراهيم بن سعد، وابن عيينة، وعباد بن عباد، ويحيى بن أبي زائدة، وطبقتهم، أخذ عنه الحديث جماعة من الأماثل، منهم محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن

- عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المرزوي قاضي مرو.

نُقل عن الإمام أحمد أقوال كثيرة في عبيد الله بن بريدة، فأما قوله فيه: "جائز الحديث فذكره الميموني حيث قال: "سألته عن ابني بريدة، فقال سليمان أحلا في القلب وكأنه أصحهما حديثاً، وعبد الله له أشياء كأننا ننكرها من حسننها وهو جائز الحديث".

وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: "سليمان بن بريدة أوثق من عبد الله بن بريدة"، وقال عبد الله: سألت أبي: أيما أوثق سليمان بن بريدة، أو عبد الله؟ قال: سليمان أوثق وأفضل"، وقال أحمد بن محمد بن هانيء: قلت لأبي عبد الله: ابنا بريدة، سليمان، وعبد الله؟ قال: أما سليمان فليس في نفسي منه شيء، وأما عبد الله. ثم سكت. ثم قال: كان وكيع يقول: كانوا لسليمان بن بريدة أحمد منهم لعبد الله بن بريدة، أو شيئاً هذا معناه، وقال عبد الله: قال أبي: ما أنكر حديث حسين بن واقد، وأبي المنيب، عن ابن بريدة، وقال عبد الله: قال أبي: عبد الله بن بريدة، الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكرها، وأبو المنيب أيضاً، يقولون: كأنها من قبل هؤلاء. وقال أبو القاسم البغوي: حدثني محمد بن علي الجوزجاني قال: قلت لأبي عبد الله، يعني أحمد بن حنبل: سمع عبد الله من أبيه شيئاً؟ قال: ما أدري، عامة ما يروى عن بريدة عنه، وضعف حديثه"^(١).

أقوال الأئمة:

وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، والعجلي.

وقال ابن خراش صدوق كوفي.

وقال إبراهيم الحري عبد الله أتم من سليمان ولم يسمعا من أبيهما وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكراً وسليمان أصح حديثاً، قال ابن حجر: "ويتعجب من الحاكم مع هذا القول في بن بريدة كيف يزعم أن سند حديثه من رواية حسين بن واقد عنه عن أبيه أصح الأسانيد لأهل مرو".

وقال الذهبي: "متفق على الاحتجاج به".

وقال ابن حجر: "ثقة".

توفي سنة خمس ومائة وقيل بل خمس عشرة، روى له الجماعة^(٢).

الحجاج النيسابوري، ولد سنة ١٦٤ هـ ببغداد، وتوفي بها سنة ٢٤١ هـ، وصنف كتابه المسند، وجمع فيه من الحديث ما لم يتفق لغيره. انظر: منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ٢٣٢) ومناقب الإمام أحمد (ص: ١٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٢٩٢)، وطبقات الفقهاء، للشيرازي (ص: ٩١).

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (ص: ١٥٩)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص: ٦٧).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢١)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٣٦٠)، والتاريخ الكبير (٥/ ٥١)، والنقات للعجلي (٢/ ٢١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٢٠)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٣٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٣)، والنقات لابن حبان (٥/ ١٦)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (١/ ٢٥٩)، ورجال صحيح البخاري (١/ ٣٩٧)، والجامع في المرح والتعديل (١/ ٤٤٦)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٣٢٨)، والكاشف (١/ ٥٤٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٩٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٥٨).

والخلاصة: أنه ثقة، وقد نقل الذهبي الاتفاق على الاحتجاج به.

وأما كلام الإمام أحمد في عبد الله بن بريدة، فنلاحظ أنه كان يفضل أخاه سليمان عليه، وأما قوله في سليمان: "فليس في نفسي منه شيء"، لا يعني التضعيف لعبد الله، بدليل قوله: "وكأنه أصحهما حديثاً"، فهذا يدل أن حديثهما صحيح، ولكن سليمان أصح وأوثق منه، وقد جاء بيان سبب كلام الإمام أحمد أن عبد الله له روايات منكرة رواها عنه حسين بن واقد وأبو منيب، مع أنه قد جاء في رواية عن عبد الله أنه قال: "يقولون: كأنها من قبل هؤلاء"، أي وليست من عبد الله بن بريدة.

وأما قول أبي القاسم البغوي عن الجوزجاني، عن عبد الله، عن أبيه أنه تكلم في رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه فقال: ما أدري، عامة ما يروى عن بريدة عنه، وضعف حديثه، وقول إبراهيم الحربي عبد الله أشهر من سليمان ولم يسمعا من أبيهما.

فهذه المناكير محصورة في روايته عن أبيه، مع أن البخاري روى له حديثاً واحداً من روايته عن أبيه، قال الحافظ ابن حجر: "ليس له في البخاري من روايته عن أبيه سوى حديث واحد ووافقه مسلم على إخرجه"^(١)، وفيه إشارة إلى أن ما رواه عن أبيه ليست كلها منكرة.

وأما ما نقل عن أحمد من تضعيفه لعبد الله بن بريدة، فلا يصح، وغايته أنه فاضل بينه وبين أخيه سليمان، وأنكر عليه بعض ما يرويه عن أبيه فقط، وقد صرح الحافظ ابن حجر بنحو هذا فقال: "لم يثبت أن أحمد ضعفه وإنما تكلم فيه للإرسال"^(٢).

وعليه فيمكن القول بأن الإمام أحمد يريد بقوله في عبد الله بن بريدة: "جائز الحديث"، أنه صحيح الحديث، وهو في مرتبة صدوق، وهذا لفظ تعديل، لكنه لا يصل إلى درجة الثقات كأخيه سليمان، لذا جوّز حديثه، ولولا ما ذكر عنه من روايته المناكير لكان من الثقات، فقد جاء في إحدى روايات عبد الله من أنها ليست منه وإنما ممن روى عنه، وأن الجمهور على توثيقه، فهو إن لم يكن ثقة عند الإمام أحمد كأخيه فهو لا ينزل عن رتبة: صدوق حسن الحديث، والله أعلم.

٤ - الإمام (عمرو بن علي الفلاس) (ت: ٢٤٩ هـ)^(٣).

وصف الفلاس راوياً واحداً بـ "جائز الحديث"، وهو:

(١) فتح الباري لابن حجر (١/٤١٣).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/٤٦٢).

(٣) هو: عمرو بن علي بن بحر بن كنيز السقا يقال له: أبو حفص الفلاس، أحد أئمة أهل الحديث، روى عن سفيان بن عيينة، ومعتز بن سليمان، وابن مهدي، وغيرهم وروى عنه: عفان بن مسلم، والبخاري، وأبو زرعة وغيرهم، قال أبو زرعة: لم أر بالبصرة أحفظ من هؤلاء الثلاثة: علي بن المديني، وابن الشاذكوني، وعمرو بن علي الفلاس، توفي سنة ٢٤٩ هـ، وقيل غير ذلك. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٦/٣٥٥)، وطبقات المحدثين بأصبهان (٢/١٩٢)، وتاريخ بغداد (١٤/١١٧)، وتهذيب الكمال (٢٢/١٦٢)، وطبقات الشافعيين لابن كثير (ص: ١٤٩).

- زمعة بن صالح الجندي اليماني، سكن مكة.

قال الفلاس: "فيه ضعف في الحديث، وقد روى عنه الثوري وابن مهدي، وما سمعت يحيى ذكره قط، وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه"^(١).

أقوال الأئمة:

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: "متماسك".

وضعفه ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم وقال ابن معين مرة: "صويلح الحديث".

وقال أبو عبيد الآجري: "سألت أبا داود عن زمعة فقال: ضعيف قلت لأحمد: أيما أكبر زمعة أو صالح بن

أبي الأخضر؟ فقال: هذا لا يضبط".

وقال البخاري: "يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيراً".

وقال النسائي: "ليس بالقوي، كثير الغلط عن الزهري".

وقال ابن حبان: "وكان رجلاً صالحاً يهمل ولا يعلم ويخطئ ولا يفهم حتى غلب في حديثه المناكير التي

يرووها عن المشاهير".

وقال الساجي: "ليس بحجة في الأحكام".

وقال الذهبي: "ضعفه أحمد، وأبو حاتم، وقواه غيرهما"، وقال: "روى له مسلم مقروناً بغيره".

وقال ابن حجر: "ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون".

روى له مسلم مقروناً لمحمد بن أبي حفصة عن الزهري حديث أسامة بن زيد في كراد ورمكة، وروى له أبو

داود في "المراسيل"، والباقون سوى البخاري^(٢).

والخلاصة: أنه ضعيف، مع كثرة مناكيره عن الزهري، ولكن ضعفه لم يصل إلى حدّ الترك، فيقبل في

المتابعات والشواهد لا في الأحكام، كما ذكر الساجي، ويؤيده أن مسلم أخرج له مقروناً، وروى الباقرن سوى

البخاري، وهذا يشهد أنه لم يصل إلى حد الترك.

وعليه فقول الفلاس فيه: "جائز الحديث مع الضعف الذي فيه" كلام صريح وواضح، بأنه يقصد أنه

ضعيف، ولكن لم يصل إلى حد الترك، فيكتب حديثه في المتابعات والشواهد.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٩٧)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٣٨٨).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٧٥)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص٤٦)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥٣٠)،

والتاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٥١)، والعلل الكبير للترمذي (ص١٥٨)، وأحوال الرجال (ص٢٥١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٣)، قبول الأخبار ومعرفة

الرجال (٢/ ٢٢٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٩٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٦٢٤)، والمجروحين لابن حبان (١/ ٣١٢)، والكامل في ضعفاء الرجال

(٤/ ١٩٧)، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص١٠٣)، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص٩١)، والجامع في الجرح والتعديل (١/ ٢٦٠)، وتهذيب

الكامل في أسماء الرجال (٩/ ٣٨٦)، وديوان الضعفاء (ص: ١٤٥)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: ٢٠٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٢١٧).

٥- الإمام (عمر بن أحمد بن شاهين) (ت: ٣٨٥هـ)^(١).

وصف ابن شاهين راوياً واحداً بـ "جائز الحديث"، وهو:

- يحيى بن سليم القرشي الطائفي، أبو محمد ويقال: أبو زكريا المكي الحذاء الخزاز.

قال ابن شاهين: "جائز الحديث وَكَانَ رجلاً صالحاً"^(٢).

أقوال الأئمة:

وثقه يحيى بن معين: وابن سعد، والعجلي.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" وقال: يخطئ.

وقال يعقوب بن سفيان: "سني رجل صالح وكتابه لا بأس به وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا

حدث حفظاً فيعرف وينكر".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: "يحيى بن سليم كذا وكذا، والله إن حديثه. يعني فيه شيء،

وكأنه لم يحمد". وقال في موضع آخر: "كان قد أتقن حديث ابن خثيم، وكانت عنده في كتاب، فقلنا له: أعطنا

كتابك. فقال: أعطوني مصحفاً رهنا، قلت: نحن غرباء من أين لنا مصحف؟".

وقال العقيلي قال أحمد بن حنبل: "أتيت فكتبت عنه شيئاً فرأيت يخلط في الأحاديث فتركته وفيه شيء"،

قال أبو جعفر ولين أمره".

وقال أبو حاتم: "شيخ صالح، محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به".

وقال الساجي: "صدوق يهم في الحديث وأخطأ في أحاديث رواها عبيد الله بن عمر لم يحمد أحمد".

وقال الفسوي: ر"جل صالح وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظاً

فيعرف وينكر".

وقال النسائي: "ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر".

وقال أبو بشر الدولابي: "ليس بالقوي".

وقال الدارقطني: "سيء الحفظ".

وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالحافظ عندهم".

وقال البخاري في ترجمة عبد الرحمن بن نافع: "ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح".

(١) هو: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد، أبو حفص المعروف بابن شاهين، الحافظ الواعظ، محدث بغداد ومفيدها، وكان ثقة أميناً، روى مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الباغندي، وأبَا حَبِيبِ العباس ابن البرقي، وغيرهما، روى عنه: أبو بكر محمد بن إسماعيل الوراق رقيقه، وهلال الحفار، وغيرهما، ولد سنة ٢٩٧هـ، وتوفي سنة ٣٨٥هـ، وجمع ووصف الكثير، منها: المختلف فيهم، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، وغيرهما. انظر: تاريخ بغداد (١٣٣/١٣)، الإكمال في رفع الارتباب (٤/٢٩١)، وتاريخ الإسلام (٥٨٠/٨)، وتذكرة الحفاظ (١٢٩/٣).

(٢) تاريخ أسماء الثقات (ص ٢٦١)، وإكمال تهذيب الكمال (٣٢٣/١٢).

وقال الذهبي: "ثقة".

وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ".

توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة أو بعدها، روى له الجماعة^(١).

والخلاصة: أنه صدوق حسن الحديث، ضعيف في روايته عن عبيد الله بن عمر، وقد بين الفسوي أنه رجل صالح وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظاً فيعرف وينكر، وقد روى له الجماعة، وأما روايته عن عبيد الله بن عمر فقد قال الحافظ ابن حجر: "لم يخرج له الشيخان من روايته عن عبيد الله بن عمر شيئاً، وليس له في البخاري سوى حديث واحد عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول الله تعالى: "ثَلَاثَةٌ أَنَا حَصْمُهُمْ..."^(٢) الحديث، وله أصل عنده من غير هذا الوجه، واحتج به مسلم".

وعليه فقول ابن شاهين فيه: "جائز الحديث وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا"، يريد به التعديل، ولكن لا يصل به إلى رتبة الثقات، وأما هو في رتبة: صدوق، وهذا مع مقارنة قوله بأقوال الأئمة، وإلا فموضع واحد لا يكفي لمعرفة مراد ابن شاهين، فهو لم يقرنه بما يدل على مراده، ولكن وصفه بالصلاح قد يؤيد ما تقدم بأنه يريد التوسط فيه، والله أعلم.

الخاتمة:

وبعد أن انتهيت -بعون الله تعالى- من هذا البحث؛ فإني أختمه ببيان أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم أتبعها بذكر أهم التوصيات.

أولاً: أهم النتائج:

١. أن مناهج الإئمة تختلف في إطلاقهم المصطلحات، سيما المصطلحات غير المشهورة كـ "جائز الحديث"، وأن فهم مرادهم في إطلاقها يكون بالقرائن والأوصاف الأخرى التي يوصف بها الراوي.
٢. أن مصطلح: "جائز الحديث"، من المصطلحات التي يتفاوت مقصود الأئمة في إطلاقها، فليس لهذا المصطلح معنى متفق عليه.

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٥٠٠)، وتاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١٠٩)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٦٠)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٨٠)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٣٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٢٧٩)، والثقات للعجلي (٢/ ٣٥٣)، والعلل الكبير للترمذي (ص١٩٢)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص١٠٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٤٠٦)، والمعرفة والتاريخ (٣/ ٥١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٥٦)، الثقات لابن حبان (٧/ ٦١٥)، والكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٦٢)، وتاريخ أسماء الثقات (ص٢٦١)، والجامع في الجرح والتعديل (٣/ ٢٩٢)، والإرشاد للخليلي (١/ ٣٨٥)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٣٦٥)، والكاشف (٢/ ٣٦٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٩١)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب إثم من باع حراً (٣/ ٨٢) رقم: (٢٢٢٧) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-

٣. أن مصطلح: "جائز الحديث"، لم يكن مشهوراً في وصف الرواة، بدليل أن أئمة هذا الشأن لم يستعملوه في وصف الرواة، ومن استعمله منهم ففي موضع واحد كأحمد، وابن نمير، وابن إسحاق، والفلاس، وابن شاهين. واستعمله ابن معين، وأبو داود السجستاني في ثلاثة مواضع، واستعمله مسلمة بن قاسم في خمسة مواضع.
٤. أن أكثر الأئمة استعمل مصطلح: "جائز الحديث"، وشاع عنه هو الإمام العجلي فقد وصف به أربعة وثلاثين راوياً، يليه الإمام الذهبي، فقد وصف به ثمانية عشر راوياً.
٥. أن مصطلح: "جائز الحديث"، معناه في الجملة قبول رواية الراوي الموصوف به، وإمضاء حديثه، وتمشيته، وهذا يوافق معناه اللغوي، وإن كان أعمّ منه.
٦. أن الحكم على معنى: "جائز الحديث"، إنما هو بالقرائن والألفاظ الأخرى التي تدل على معناه عند من وصفه به، ومقارنته بأقوال الأئمة، وأما من أطلقه على الراوي مجرداً، فنادر ولم يستعمله مجرداً كثيراً إلا الإمام العجلي؛ لكثرة من وصفهم به.
٧. أن الأئمة الذين وصفوا به راوٍ واحد، لا يجزم الباحث بمعناه عندهم؛ فلا يكفي هذا لإثبات منهج الأئمة في مصطلح: "جائز الحديث"، سيما من لم أجد له على قرائن تدل على مقصوده، حتى المتوسّطون، فثلاثة مواضع أو تزيد قليلاً لا تكفي للقطع بالمعنى المراد.
- أن الإمام العجلي -وهو أكثرهم استعمالاً للمصطلح-، تبين أن مقصوده متعدد:
- فإن أطلق مصطلح "جائز الحديث"، مجرداً، فهو يريد به من كان في مرتبة صدوق له أو هام أو يخطئ أو سيئ الحفظ، ونحو ذلك، فيمن يعدّو فالمرتبة الخامسة عند الحافظ ابن حجر.
 - وإن أطلق مصطلح: "جائز الحديث"، مع وصف تعديل، فالغالب أنه يريد به من كان صدوقاً أو حسن الحديث، وهذا القسم درجات بحسب اللفظ المقارن.
 - وإن أطلق مصطلح: "جائز الحديث"، مع وصف تليين فيريد به من كان إلى ضعفاً، ولم يصل إلى حد الترك عنده فيكتب حديثه للاعتبار، وهذا القسم -أيضاً- درجات بحسب اللفظ المقارن.
٨. أن الإمام الذهبي -وهو ممن أكثر من استعمال المصطلح-، فيمكن تعيين مراده من إطلاقه كما يلي:
- فإن أطلق مصطلح: "جائز الحديث"، ولم يوثق ولم يضعّف، فهو مستور الحال عنده، وحكم روايته أنه لا يطلق القول بردها، ولا يقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله.
 - وإن أطلق مصطلح: "جائز الحديث"، مع لفظ آخر كـ"صدوق"، أو ينفي علمه بتضعيفه، أو ينفي عنه الجهالة، أو ندره غرائبه ومناكيره، فهو عنده في مرتبة: صدوق حسن الحديث.

• وإن أطلق مصطلح: "جائز الحديث"، مع الإشارة إلى الاختلاف فيه، وأنه لم يترك، فهو إلى الضعف أقرب، ويكتب حديثه.

• وإن أطلق مصطلح: "جائز الحديث"، مع الإشارة إلى عدم الاتقان، والضعف، فهو عنده لم يبلغ رتبة الاحتجاج به.

ثانياً: التوصيات:

١. الاهتمام بمصطلحات الأئمة الخاصة غير المشهورة، ثم إجراء دراسات متعمّقة واستقصائية لمعرفة معانيها ومقصوهم من استعمالها.

٢. أن يتنبه الدارسون والباحثون عند حكاية هذه المصطلحات عن الأئمة، أن مرادهم يختلف من إمام لآخر، بل تختلف عند الإمام الواحد، فينظر إلى القرائن المصاحبة التي تشير إلى المقصود.

فهارس المصادر والمراجع:

الأحكام الوسطى لعبد الحق الأشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ-١٩٩٥م.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، المحقق: محمد إدريس، مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، للعجمي، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م.
إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج، المحقق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك، ابن ماكولا، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى ١٤١١هـ.

بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن المبرد، تحقيق وتعليق: الدكتورة روية عبد الرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة-الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية
تاريخ ابن معين-رواية ابن محرز، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية-دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

- تاريخ ابن معين-رواية الدارمي، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث-دمشق
- تاريخ ابن معين-رواية الدوري، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩-١٩٧٩
- تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، المحقق: بشار عوَّاد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م
- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع لأبي عبد الله البخاري، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الذكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان
- التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة-السفر الثالث، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦ م
- تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد، دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ
- تاريخ دمشق، لابن عساكر، المحقق: عمرو العمروي، دار الفكر للطباعة، عام: ١٤١٥ هـ
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
- تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨م
- تعجيل المتفعة، لابن حجر، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الأولى .١٩٩٦م.
- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤ م
- تغليق التعليق، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار-بيروت ، عمان-الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

تقريب التهذيب لابن حجر، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد-سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦-

١٩٨٦

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة-مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية-المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ

تهذيب الأسماء واللغات للنووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان

تهذيب التهذيب لابن حجر الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى،

١٣٢٦هـ

تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن المزني، المحقق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ

تهذيب اللغة، لمحمد بن الأزهر الهروي، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

الثقات لابن حبان الثقات، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد خان، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ.

الثقات للعجلي، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لأبي الفداء قاسم بن قُطْلُوبَعَا، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ-٢٠١١م.

جامع التحصيل لصلاح الدين العلائي، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦م.

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لركريا الأنصاري، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر

- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

ديوان الضعفاء للذهبي، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة:

الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

ذكر المدلسين للنسائي، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد-مكة المكرمة،

الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ

رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمد بن الحسين بن

الحسن، أبي نصر البخاري الكلاباذي، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة-بيروت، الطبعة: الأولى،

١٤٠٧ هـ.

رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبي بكر ابن مَنْجُويَه، المحقق: عبد الله الليثي،

الناشر: دار المعرفة-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية لأبي بكر المالكي، حققه: بشير البكوش، الناشر: دار

الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المحقق: محمد علي قاسم العمري،

الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى،

١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م

سؤالات السجزي للحاكم، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي -

بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م

سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧ هـ.

شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة،

١٩٩١ م.

الضعفاء الصغير للبخاري، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس،

الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥ م.

الضعفاء الكبير للعقيلي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية-بيروت، الطبعة:

الأولى، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م

الضعفاء والمتروكون للدارقطني، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث

بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: ١٤٠٣ هـ

الضعفاء والمتروكون للنسائي المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي-حلب، الطبعة: الأولى،

١٣٩٦هـ

الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: عبد الله

القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

طبقات الشافعية الكبرى لنتاج الدين السبكي، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد

الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ

الطبقات الكبرى لابن سعد، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى،

١٩٦٨م.

طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر، المحقق: د. عاصم بن

عبدالله القريبوتي، الناشر: مكتبة المنار-عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣-١٩٨٣.

الطبقات لخليفة بن خياط، رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري، محمد بن أحمد بن محمد

الأزدي، المحقق: د سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.

العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق:

صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية-

بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف -

الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

العلو للعلي الغفار للذهبي، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف -

الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ

ج. برجستراسر.

فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله ابن منده العبدى، المحقق: أبو قتيبة، مكتبة الكوثر- الرياض،

الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م

فتح الباري لابن حجر، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب

الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩م.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبي، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

الكاشف، للذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

الكنى والأسماء - للإمام مسلم، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

لسان العرب لمحمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

مباحث في علوم القرآن لمناع القطان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الثالثة الطبعة الثالثة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه للذهبي، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، الناشر: دار الراجية للنشر والتوزيع الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م

المجروحين لابن حبان، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ المحاضرات والمحاورات للسيوطي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، لأبي الفيض العُمَارِي الحسني الأزهرى، الناشر: دار الكتبي، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

مشارك الأنوار على صحاح الآثار، لعياض بن موسى السبتى، أبي الفضل، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

مشاهير علماء الأمصار لأبي حاتم، الدارمي، البُستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد-مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، تاريخ النشر: ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.

معرفة السنن والآثار للبيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي-باكستان)، دار قتيبة (دمشق بيروت)، دار الوعي (حلب-دمشق)، دار الوفاء (المنصورة-القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

المغرب في ترتيب المعرب، لناصر بن عبد السيد، أبي الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي، دار الكتاب العربي.

المغني في الضعفاء للذهبي، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، بدون طبعة من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

المهذب في اختصار السنن الكبير، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، لابن حجر، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م

الموقظة في علم مصطلح الحديث، لذهبي، اعنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ.

نتائج الأفكار لابن حجر، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الثانية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري: "جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية.

نقل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، جُمع من كتب: الشيخ أبي إسحاق الحويني، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، الناشر: دار ابن عباس، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

النهاية في غريب الحديث والأثر، للجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي - محمود الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ.